حولية كلية الآداب

سنوية محكمة علمية

تصدرها

كلية الآداب - جامعة بنى سويف

عدد خاص(8) نوفمبر 2020

ISSN. Print: 2314 – 8160

ISSN. OnLine: 2314-8179

URL: https://jbsu.journals.ekb.eg/

مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر

هيئة التحرير

أ.د. جودة مبروك محمد	**عميد الكلية**	رئيس مجلس الإدارة
أ.د . رمضان عامر	**وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا**	نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.م.د. مها أحمد إبراهيم	**أستاذ علم المعلومات المساعد**	رئيس التحرير
أ.م.د. منال سيد محمد	**أستاذ علم الأرشيف المساعد**	نائب رئيس التحرير
د. حاتم أنور عبد الله	**مدرس المكتبات وعلم المعلومات.**	مدير التحرير
أ.محمد ربيع عبد الظاهر	**مدرس مساعد. كلية الآداب**	محررالموقع الإلكتروني
أ.طه محمد طه حسن	**مدرس مساعد. كلية الآداب**	مصمم الصفحة
أ.نورة سيد أبو المجد	**مدرس مساعد. كلية الآداب.**	المحرر اللغوى (اللغة العربية)
أ. منال محمود		المسئول الادارى
أ. أحمد الشرقاوى		المسئول المالى
أ. عمر خلف		متابعة مالية

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. جبريل بن حسن العريشي **أستاذ علم المعلومات . جامعة الملك سعود** عضوًا

أ.د. عيسى صالح الحمادي **أستاذ اللغة العربية. الامارات العربية المتحدة** عضوًا

أ.د. مجدى شفيق السيد صقر **أستاذ الجغرافية البشرية .جامعة المنصورة** عضوًا

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د. نجاح قبلان حمد القبلان "**استاذ المكتبات والمعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية**"

أ.د. شريف الدين بن دوبة "**أستاذ الفلسفة.كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الدكتور مولاى طاهر سعيدة الجزائر**"

أ.د. عبيد سرور العتيبي "**أستاذ الجغرافيا الاقتصادية و رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .جامعة الكويت**"

أ.د. محمد بلعباسي "**أستاذ الأدب الحديث والمعاصر .جامعة حسيبة بن بوعلى فى الشلف الجزائر**"

أ.د. إبراهيم بن عبد الله بن عبدالرحمن الزعيبر "**أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط فى كلية التربية بالمجمعة . المملكة العربية السعودية**"

أ.د. هند بنت عقيل بن محمد الميزر "**أستاذ الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بقسم الدراسات الاجتماعية . كلية الآداب. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية**"

أ.د.محمد مليانى "**أستاذ النقد الحديث والمعاصر بجامعة وهران**"

أ.د.فوزية محمد على مراد "**استاذ الدراسات الفلسفية . كلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية**"

أ.د. عبد الحسين رزوقى مجيد الجبورى "**أستاذ علم النفس التربوى . قسم العلوم التربوية النفسية. جامعة بغداد** "

أ.د.الهادى بووشمة "**أستاذ مختص فى علم الاجتماع قسم علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس**"

أ.د. بلخيرى مراد "**أستاذ علم الاجتماع. جامعة قسنطينة 2 ، عبد الحميد مهرى**"

أ.د. شناف خديجة "**أستاذ علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهرى قسنطينة 2**"

أ.د. ججيقة أحمد محمد قزوي "**أستاذ علم النفس . جامعة الجزائر 2**"

أ.د.جمال عيسى شليحى بلبكاى "**أستاذ علم النفس .جامعة منتورى قسنطينة،الجزائر**"

أ.د. وليد عبد العزيز عمار بخوش "**أستاذ علم النفس . جامعة العربى بن مهيدى بأم البواقى (الجزائر)**"

أ.د. مها ابراهيم ال كلثم " **أستاذ المناهج وطرق التدريس. فلسفة التربية كلية التربية بالمجمعة – جامعة المجمعة**"

أ.د.على عبد كنو على "**أستاذ فلسفة علوم قرآن. كلية العلوم الاسلامية . جامعة ديالى**"

أ.د. كريمة خدوسي "**أستاذ علم النفس المعرفى جامعة البويرة**"

الهيئة الاستشارية المحلية:

أ.د. أسامة السيد محمود على "**أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة القاهرة** "

أ.د. إيناس حسين صادق احمد "**أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة حلوان** "

أ.د. رباح فوزى محمد عبد اللطيف "**أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الدارسات الانسانية جامعة الأزهر** "

أ.د. سمير سعد حامد خطاب "**أستاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس –كلية الآداب. جامعة جنوب الوادى**"

أ.د. محمود أحمد محمد خيال "**استاذ علم النفس بكلية الاداب جامعة المنوفيه** "

أ.د. خالد عبد الرازق السيد النجار "**أستاذ علم النفس المساعد. كلية الآداب – جامعة القاهرة** "

أ.د. عائشة محمود محمد عبد العال "**أستاذ التاريخ القديم والآثارو رئيس قسم التاريخ. كلية البنات. عين شمس**"

التباين المكانى لمؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية "فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030

دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية من منظور تنموى

إعداد

د إيناس صبرى بندارى

مدرس الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الزقازيق

dr.enas.sabry@gmail.com

الإستشهاد المرجعى:

إيناس صبرى بندارى (2020). التباين المكانى لمؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية "فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية من منظور تنموى. حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. عدد خاص (8) نوفمبر 2020 ، ص1 ص57

المستخلص:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " باعتبارها المحرك الرئيسى لتحقيق كافة أهداف الاستراتيجية ، حيث يؤدى النمو الاقتصادى المستدام إلى توفير فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل مما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية للبلاد اللازمة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبى ورفع مستوى الخدمات

اللازمة لحياة المواطنين لتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار فى دعم عملية التنمية وتوفير حياة تتسم بالرخاء والاستدامة لجميع المواطنين.

ويهدف هذا البحث إلى فهم واقع التنمية الاقتصادية المستدامة فى مصر بكل ما يتضمنه هذا الواقع من محفزات ومعوقات ، لذلك يسلط البحث الضوء على تحليل تطور الأداء التنموى الاقتصادى فى مصر ، ودراسة محور التنمية الاقتصادية كأحد محاور التنمية المستدامة وفق مؤشرات قياس الأداء التى حددتها استراتيجية التنمية المستدامة 2030م بمحاورها العشر ، مع استعراض أسباب التباين المكانى لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية ، وتحديد العقبات التى تقف فى سبيل التنمية الاقتصادية المستدامة ، وصولاً إلى مجموعة من التوصيات التى من شأنها أن تعزز من فرص ارتقاء مصر لسلم التنمية الاقتصادية المستدامة مع مراعاة التوازن الإقليمى بين أقاليم مصر التخطيطية

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة ، التنمية الاقتصادية ، استراتيجية التنمية ، النمو الاحتوائى المستدام

مقدمة:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين وتتشعب دلالاته بين دلالات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية ما يجعله مفهوماً معقداً ومتشابكاً يصعب تعريفه وتحديدة بدقة ، لكننا إذا أردنا اختصاره إنما نجده يشير بشكل عام إلى جملة التحولات المترابطة والمتداخلة على مختلف الصعد التى من شأنها أن ترقى بالدول عبر سلم التقدم .

وتتوالى منذ عشرات السنين الدراسات والمؤتمرات حول التنمية وتكثر معها الاستطرادات فى تعريف مفهوم التنمية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها ، ولعل أشهر

التعريفات هو ما ورد فى مقدمة الإعلان العالمى عن الحق فى التنمية الذى اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 1986م والذى يعتبر أن التنمية " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة فى التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها " .

أما عن مصطلح التنمية المستدامة sustainable development فلقد شق طريقه على الساحة الدولية وسط العديد من المصطلحات والمفاهيم التى تدور فى فلك التنمية ، فكثر استخدامه حتى دخل فى صلب تعريفات التنمية فبات جزءاً لا يتجزأ منها ، وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها "التنمية التى تلبى احتياجات البشر فى الوقت الحالى دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها أو تلبية احتياجاتها".

ويعد المحور الأساسى أو المبدأ الأصلى لمعظم استراتيجيات التنمية هو إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن حق الأجيال القادمة فى العيش بكرامة ، بمعنى أخر بدون الاهتمام بالمحافظة على الموارد الاقتصادية القائمة لكى تقوم بدورها فى خدمة الأجيال القادمة ، ومن هنا كان تكتل العالم ممثلاً فى الأمم المتحدة للتوجه إلى هذا النوع الجديد من الاستراتيجيات " استراتيجية التنمية المستدامة " كى يضمن بقاء العالم وتطوره ، وقد جاءت هذه الاستراتيجية بثلاثة أبعاد أساسية لابد من العمل عليها مجتمعة وهى البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد البيئى .

وفى هذا الإطار ورغم تفاوت خبرات التنمية من دولة إلى أخرى إلا أن تجارب التنمية العالمية أفرزت بالفعل عبر العقود الأخيرة العديد من القواسم والخبرات المشتركة تتمحور فى معظمها حول الإنسان صانع التنمية وهدفها الرئيسى ، ولقد خلص العالم إلى الحقيقة

الأكيدة : أنه عالم واحد يواجه مخاطر مشتركة ومستقبل مشترك وهى الحقيقة التى تجسدت فى توقيع 193 دولة فى عام 2015م على أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 بأهدافها السبع عشر وغاياتها النوعية (169 غاية) ومؤشراتها المتعددة (244 مؤشر) والتى كرست الحاجة الملحة لبناء عالم جديد أكثر استدامة وأكثر إنصافاً للبشر والأرض على السواء .

وبعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تبنت جميع الدول أهداف التنمية المستدامة ، حيث اعتمدت البلدان حول العالم استراتيجيات وخططاً وطنية لتنفيذ الأهداف وكيفت مؤسساتها مع متطلبات نموذج التنمية الجديد ، وبالنسبة لمصر تمثل استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " محطة أساسية فى مسيرة التنمية الشاملة فى مصر .

وترتكز الاستراتيجية على مفهوم (النمو الاحتوائى المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة) ويعتبر النمو الاحتوائى Inclusive growthنمواً قائماً على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع فى جهود التنمية وفى جنى ثمارها بحيث يشعر به الجميع وهو نمو أحتوائى يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعى الذى يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية (أبو النصر ، 2017 ، ص 22) .

فقد حددت الاسترتيجية رؤيتها المتمثلة فى أن تكون مصر بحلول عام 2030م ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة قائمة على العدالة والإندماج الاجتماعى والمشاركة ذات نظام أيكولوجى متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقى بجودة حياة المصريين ، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات

التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد والتنمية البشرية وتنافسية الأسواق وجودة الحياة (وزارة التخطيط ، 2019 ، ص 9) .

وتركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغير هيكلى فى توزيع الدخل والإنتاج والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ، أى هى العملية التى يتم من خلالها زيادة فى الإنتاج والخدمات ومتوسط الدخل الحقيقى مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة ، وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية يوضح التغيرات التى تحدث فى المجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها (توفيق ، 2018 ، ص 5) .

وجدير بالذكر أن استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " تتضمن 10 محاور حيث يشتمل البعد الاقتصادى على محاور التنمية الاقتصادية ، والطاقة ، والابتكار والبحث العلمى ، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ، ويغطى البعد الاجتماعى محاور العدالة الاجتماعية ، والتعليم والتدريب ، والصحة ، والثقافة ، ويتضمن البعد البيئى محاور البيئة ، والتنمية العمرانية بالاضافة إلى محور السياسة الخارجية والأمن القومى والسياسة الداخلية الذى يعتبر إطارا جامعاً للاستراتيجية ومحدداً للمحاور الأخرى (وزارة التخطيط ، 2019 ، ص 11) .

تعد مؤشرات التنمية الاقتصادية Indicators of economic development إحدى المؤشرات التنموية المهمة التى تغطى البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة ، وتستخدم للتنبؤ بالوضع الاقتصادى فى المستقبل والتعرف على مدى التقدم الذى أحرزته الدولة اقتصادياً وهى تقيم بصورة رئيسية وضع الدولة من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى وتسهم فى إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة فى التنمية

الاقتصادية وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع فى تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية (أبو النصر ، 2017 ، ص 41) .

ويهتم هذا البحث والذى جاء بعنوان " التباين المكانى لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية " بتقييم أداء التنمية الاقتصادية – المحور الأول فى البعد الاقتصادى – فى الدولة وفى أقاليمها التخطيطية خلال السنوات الأخيرة فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وذلك فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " وكذلك فى ضوء موقع مصر فى أهم التقارير الدولية المعنية بعملية التنمية .

المشكلة البحثية:

على الرغم من استهداف رؤية مصر 2030م عدداً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلا أن حصاد التنمية مازال محدوداً ، فترتيب مصر من حيث البعد الاقتصادى فى دليل التنمية البشرية لعام 2019م جاء متأخراً إذا بلغ الترتيب الفعلى لمصر 100 من جملة عدد 195 دولة وهو العدد الكلى للدول بالدليل ، وبمراجعة الوضع الحالى لقيم مؤشرات التنمية الاقتصادية نجد تحسن بعض المؤشرات فى اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية وصعوبة فى تحقيق أهدافاً أخرى فى عام 2020م.

كما أن واقع التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر يعانى من عدم التوازن الجغرافى فهناك أقاليم تعانى من التواضع فى الأداء مقارنة بأقاليم أخرى ، كما أن هناك تناقض واختلالات هيكلية مكانية بين دليل التنمية الاقتصادية فى المحافظات المصرية ، وانطلاقاً من هذه الإشكالية ستختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- وجود فجوة متنامية بين مؤشرات التنمية الاقتصادية فى المحافظات المصرية .

- تباطؤ التنمية الاقتصادية فى بعض المحافظات يقترن بغياب التوازن فى الانفاق.

- أن مواطن القوة فى مصر على كثرتها وتنوعها غير مستغلة كاملاً.

- تعانى التنمية الاقتصادية المستدامة بمصر من عقبات كبرى أهمها غياب التنظيم المحلى والتكامل الاقليمى اللذين يشكلان أساس التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

1- متابعة التحقق لمؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية المتضمنة فى الاستراتيجية على مستوى الدولة.

2- تحديد الأسباب الرئيسية لضعف التنمية الاقتصادية فى بعض الأقاليم المصرية من خلال عرض ودراسة المؤشرات الاقتصادية التنموية فى المحافظات المصرية بشكل تفصيلى.

3- رفع مستوى الوعى بين صانعى السياسات والمخططين من أجل التخطيط السليم لتنمية اقتصادية مستدامة ومتكاملة فى مصر .

4- تقييم جهود الدولة حيال تبنى سياسة التنمية الاقتصادية المستدامة .

أسباب الدراسة:

جاء أختيار الموضوع تجسيداً للاهتمامات البحثية فى السنوات الأخيرة ومحاولة لتقديم إسهاماً نظرياً متواضعاً فى موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة وتحليل لمؤشراتها الاقتصادية ، ويرجع ذلك لاهتمام دول العالم بالتنمية الاقتصادية المستدامة مؤكده ذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات فى هذا المجال.

مناهج البحث وأساليبه:

بسبب طبيعة الموضوع تم استخدام أكثر من منهج أبرزها المنهج الإقليمى الذى حدد منطقة الدراسة ، مما أتاح دراسة موضوع التنمية الاقتصادية المستدامة واختبار مؤشراته وتطبيق دليل التنمية الاقتصادية بأقاليم مصر التخطيطية ، كما أن للمنهج الموضوعى دور هام فى الدراسة خاصة فى تناول عدة موضوعات وربطها بموضوع التنمية ، وتعددت الأساليب المستخدمة فى الدراسة مثل الأساليب الكمية والأساليب الكارتوجرافية.

الدراسات السابقة:

بالرغم من وجود العديد من الدراسات التى تناولت موضوع التنمية المستدامة إلا أنه لم يصل لعلم الباحثة أى دراسة تناولت محور التنمية الاقتصادية من منظور التنمية المستدامة دراسة تفصيلية فى الجغرافيا الاقتصادية من منظور تنموى ، الأمر الذى شجع الباحثة على اقتراح دليل لقياس التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية ، من أجل الخروج بدراسة جغرافية اقتصادية تنموية قد تكون نواة لدراسات جغرافية مستقبلية ، وفيما يلى عرض لأهم الدراسات التى تناولت موضوع التنمية المستدامة فى مصر:

- دراسة إسلام محمد شاهين عام 2013م والتى جاءت بعنوان " التنمية المستدامة ومؤشراتها فى مصر " قام فيها الباحث بدراسة المؤشرات التنموية فى مصر ومقارنتها ببعض الدول.

- دراسة إسلام محمد البنا عام 2014م والتى جاءت بعنوان " التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية فى مصر " وتناول فيها الباحث تحليل أثر البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة (1996 – 2012م).

- دراسة حجازى عبد الحميد الجزار عام 2017م " استراتيجية التنمية المستدامة بين الواقع والطموح فى الوطن العربى دراسة حالة على مصر " وتناول فيها الباحث التطور الذى طرأ على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

- دراسة محمد فوزى الصفتى عام 2017م " مؤشرات التنمية المستدامة لقطاع الثروة السمكية فى مصر " والتى تهدف إلى وضع مقترحات لاستراتيجية تنموية مستدامة للقطاع السمكى المصرى.

- دراسة على محمد أحمد النجار عام 2018م " تأثير التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 حالة تطبيقية " وقام فيها الباحث بعرض أهم التحديات والمعوقات التى تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر بأبعادها المختلفة.

عناصر البحث:

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام رئيسية إضافة إلى المقدمة والخاتمة ويبحث القسم الأول وضع مصر اقتصادياً فى تقارير التنمية البشرية ، أما القسم الثانى فيتطرق إلى واقع التنمية الاقتصادية فى مصر من منظور التنمية المستدامة ، ثم قياس التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية فى القسم الثالث ، أما القسم الرابع تناول التوزيع الجغرافى لمشروعات التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية.

أولاً : مصر اقتصادياً فى تقارير التنمية البشرية

شهدت دول العالم المتقدم تحولات على الصعيدين الاقتصادى والسياسى دعمت هيمنتها على الاقتصاد العالمى ، ولكننا بالتوازى مع هذه التحولات نرى تراجعاً فى معدلات

النمو الاقتصادى على صعيد دول العالم النامى ، ويسهم هذا الجزء من البحث فى بيان مدى التقدم أو التراجع الذى أحرزته مصر من جوانب التنمية الاقتصادية للتعرف على موقع مصر اقتصادياً بين دول العالم ، من خلال تقارير التنمية البشرية التى تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى(UNDP) منذ عام 1990م.

وكما ورد بتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة فى 2019م أن العالم حافل بالوقائع التى تدل على أن البلدان يمكنها أن تفعل الكثير لتحسين نوعية حياة شعوبها حتى فى أصعب الظروف ، وقد تمكنت بلدان عديدة من تحقيق مكاسب كبيرة فى المستوى الاقتصادى بينما أخفقت بلدان أخرى فى تحسين مستوى المعيشة والنهوض بالمستوى الاقتصادى.

وبمراجعة تقارير التنمية البشرية نجد أن بلدان نامية عديدة بلغت مستويات متقاربة مع البلدان المتقدمة فى الصحة والتعليم ، ولكن سد الفجوة التى تفصل بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية من حيث الدخل مهمة أصعب بكثير ، وهكذا تميزت البلدان فى أدائها على مستوى دليل التنمية البشرية عبر طريق من اثنين إما النمو السريع فى الدخل أو التقدم الكبير فى الصحة والتعليم ، وتشير هذه النتائج إلى أن القوى المحركة للتحسن فى الصحة والتعليم كانت مختلفة عن القوى المحركة لنمو الدخل خلال الأعوام الخمسين الماضية ولو كان التحسن والنمو نتيجة للقوى نفسها لكانا متزامنين لكنهما لم يتزامنا.

ويعد نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى واحد من عناصر دليل التنمية البشرية ، فدليل التنمية البشرية Human development index ويرمز له باختصار(HDI) هو دليل مركب يدمج الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية ، يعكس متوسط العمر المتوقع عند الولادة

القدرة على عيش حياة مديدة وصحية كتعبير عن المستوى الصحى ، ويعكس متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة القدرة على اكتساب المعرفة كتعبير عن المستوى التعليمى ، كما يعكس نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى القدرة على تحقيق مستوى معيشى لائق كتعبير عن المستوى الاقتصادى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، 2019 ، ص 303).

أذن بحكم تصميم الدليل يشكل النمو الاقتصادى ثلث التغيرات فى دليل التنمية البشرية المكون من ثلاثة أبعاد مما يضمن وجود ارتباط إيجابى بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ، وتوصلت دراسات عديدة سابقة قامت بمقارنة نمو الدخل مع التغير فى الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية باستخدام دليل مماثل لدليل التنمية البشرية يحسب بمؤشرى الصحة والتعليم فقط ولا يشمل مؤشر الدخل لمقارنة التغير فى قيمة الدليل مع النمو الاقتصادى وتوصلت هذه الدراسات إلى أن الارتباط ضعيف ولا يحمل قيمة إحصائية.

ومن أوائل العلماء الذين حللوا هذا الرابط بطريقة منهجية المتخصص فى علم السكان الأمريكى ساموئيل برستون Samuel Preston وقد شكل المقال الذى كتبه فى عام 1975م نقطة تحول إذ أظهر فيه أن علاقة الترابط بين التغير فى الدخل والتغير فى متوسط العمر المتوقع خلال 30 عاماً وفى 30 بلداً لم تكن ذات قيمة إحصائية ، كما توصل فرانسوا بورغينيون Francois Bourguignonمدير مدرسة باريس للعلوم الاقتصادية إلى أن علاقة الترابط بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والعوامل غير المرتبطة بالدخل شبه منعدمة ، كما قام الخبير الاقتصادى فى البنك الدولى شارلز كينى Charles Kenny بتأكيد غياب علاقة الترابط بين التحسن فى متوسط العمر المتوقع عند الولادة والنمو الاقتصادى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، 2010 ، ص 46).

أذن إذا كان النمو الاقتصادى عنصراً لا غنى عنه للتقدم فى الصحة والتعليم لم تكن البلاد التى شهدت تراجعاً فى الناتج المحلى الإجمالى لتسجل أى تقدم فى الصحة والتعليم ولكن الواقع مختلف ، مما يفيد بعدم وجود علاقة بين التغيرات فى الدخل أو النمو الاقتصادى والتغيرات فى الأبعاد الأخرى غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية ، غير أنها لا تنكر واقعاً أساسياً وهو الترابط الإيجابى بين مستويات الدخل ومستويات الصحة والتعليم .

جدول (1) : ترتيب مصر طبقاً لدليل التنمية البشرية وللبعد الاقتصادى بين دول العالم فى الفترة (2009 / 2019م)

العام	ترتيب مصر حسب دليل التنمية البشرية	فئة دليل التنمية البشرية	نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر بالدولار الأمريكى	ترتيب مصر حسب البعد الاقتصادى	فئة البعد الاقتصادى
2009	123	متوسطة	5218	112	متوسطة
2010	101	متوسطة	5374	93	متوسطة
2011	113	متوسطة	5269	107	متوسطة
2012	112	متوسطة	5264	106	متوسطة
2013	112	متوسطة	5301	106	متوسطة
2014	110	متوسطة	5918	102	مرتفعة
2015	108	متوسطة	7120	96	مرتفعة
2016	111	متوسطة	10064	104	مرتفعة
2017	113	متوسطة	10284	102	مرتفعة
2018	115	متوسطة	10355	100	مرتفعة
2019	116	مرتفعة	10744	100	مرتفعة

المصدر : سلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

حققت مصر خلال الفترة (2009 / 2019م) تقدماً ملحوظاً باتجاه تحقيق مستويات أعلى من حيث التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، ويتضح ذلك من خلال التطور الإيجابى المنتظم للعديد من الأبعاد سيتم عرضها تفصيلاً فيما بعد ، ويأتى هذا التقدم تتويجاً لجهود مصر لتحقيق التنمية بكافة مستوياتها .

ورغم التطورات الإيجابية المشار إليها إلا أن مصر لا تزال تواجه تحديات رئيسية ، فتوزع البلدان طبقاً لتقارير التنمية البشرية حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية فى أربع مجموعات هى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً ، ونستنتج مما سبق أن مصر جاءت فى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال السنوات من (2009 / 2018م) وانتقلت عام 2019م إلى تنمية بشرية مرتفعة.

شكل (1) : ترتيب مصر طبقاً لدليل التنمية البشرية وللبعد الاقتصادى بين دول العالم في الفترة (2009– 2019)

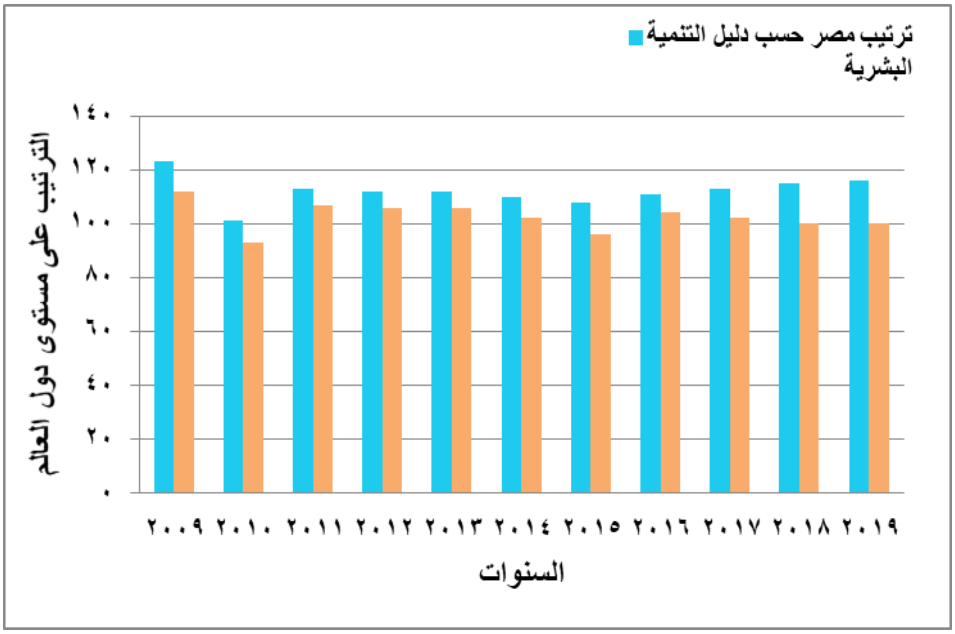

المصدر : من إعداد الباحثة

أما إذا نظرنا إلى البعد الاقتصادى فقط نجد أنها جاءت فى مجموعة الدول المتوسطة اقتصادياً خلال الفترة من (2009 / 2013م) ثم ارتفعت إلى مصاف الدول ذات

التنمية الاقتصادية المرتفعة خلال الفترة من (2014 / 2019م) ، أى أن التقدم فى البعد الاقتصادى أسرع من التقدم فى الصحة والتعليم فى مصر .

شكل (2) : تطور نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر خلال الفترة (2019/2009م)

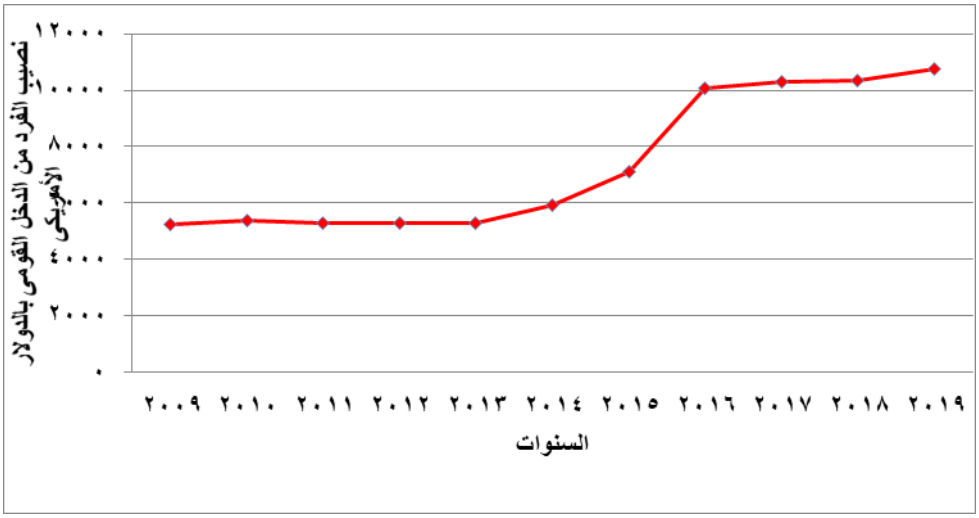

المصدر : من إعداد الباحثة

وبتتبع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نلاحظ أرتفاعه من 5218 دولار أمريكى عام 2009م إلى 5918 دولار أمريكى عام 2014م مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 13.4% ، فى حين سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى 10744 دولار أمريكى مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 81.5% ، أى أن الخمس سنوات الأولى (2014/2009م) شهدت معدل نمو منخفض مقارنة بالخمس سنوات الممتدة (2019/2014م) ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والتى أنعكست أثارها بشكل ملموس على الأداء التنموى بكافة جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال الفترة التى أعقبت 2011م على العكس من حالة الاستقرار الاقتصادى والسياسى التى بدأت تدريجياً منذ عام 2014م .

نستنتج مما سبق أن لمصر مقومات ساهمت فى تحقيق معدلات ما بين متوسطة ومرتفعة اقتصادياً خلال السنوات العشر (2019/2009م) ، وتتمثل أبرز هذه المقومات فى الأتى

موقع مصر الجغرافى الاستراتيجى والذى يعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين الشرق والغرب فإلى جانب النقل البرى الذى يلعب دوراً كبيراً فى نقل التجارة الخارجية من وإلى مصر يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية سواء الطبيعية أو الصناعية مثل نهر النيل الذى يشق أرضها من الجنوب إلى الشمال ، كما يوجد عدد من الموانىء البحرية المطلة على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليجى السويس والعقبة تساعد على تنشيط التجارة الخارجية لمصر ، وقد لعبت قناة السويس دوراً كبيراً فى دعم مكانة الموقع الجغرافى المصرى حيث تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى مباشر دون أى حلقة برية وسيطة ومنذ إنشاء القناة أضحت أهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الخارجية والملاحة البحرية عموماً ولتجارة الغرب والشرق خصوصاً ، كما شاركت قناة السويس الجديدة على توسعه الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر شريطة زيادة نمو حجم التجارة الدولية .

1- الطاقة البشرية وحجم السوق الاستهلاكى حيث بلغ تعداد السكان فى مصر 96.4 مليون نسمة طبقاً لتعداد 2017م مما يجعل السوق المصرى أيضاً أكبر سوق استهلاكى بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة ارتفاع حجم سكانها الأمر الذى يمنحها ميزة نسبية كبيرة لجذب الاستثمارات على مستوى دول المنطقة ، كما لديها فرصة متميزة للغاية كونها تحظى بالموارد البشرية الشابة حيث يبلغ تعداد السكان بها ممن هم دون ال 30 عاماً 61% من إجمالى السكان ، إذا أحسن استغلال هذه الميزة من خلال التعليم الجيد والتدريب المستمر والرعاية الصحية الكاملة .

2- تنوع الاقتصاد المصرى حيث يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسى على قطاع الخدمات وعوائد قطاع النفط والإنتاج الزراعى والصناعات التحويلية وعوائد السياحة ودخل قناة السويس الأمر الذى يجعل الاقتصاد المصرى اقتصاد متنوع ، ويحمى هذا التنوع الاقتصاد المصرى من التأثير السلبى للصدمات التى قد تصيب قطاعاً من هذه القطاعات .

ثانياً : التنمية الاقتصادية فى مصر من منظور التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة فى تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات فى مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية ، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية فى مصر حتى عام 2030م أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى ، وقادر على تحقيق نمو أحتوائى مستدام ، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويعتمد على المعرفة ، ويكون لاعباً فاعلاً فى الاقتصاد العالمى ، وقادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة ، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج ، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع .

أذن تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 تحقيق ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية هى (وزارة التخطيط ، 2019 ، ص 21) :

1-إستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى : عن طريق خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ، وخفض نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى ، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

2-تحقيق نمو احتوائى ومستدام : من خلال رفع معدل النمو الاقتصادى ، وتحقيق نمو متوازن إقليمياً ، وزيادة مشاركة المرأة والاشخاص ذوى الاعاقة فى سوق العمل ، وتحقيق التمكين الاقتصادى ، والعمل على تخفيض معدلات الفقر.

3-زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة : من خلال زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصرى دولياً ، وزيادة مساهمة الصادرات فى معدل النمو الاقتصادى ، ورفع مساهمة الصناعة و الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى وخاصة الخدمات الإنتاجية .

4-تعظيم القيمة المضافة : عن طريق زيادة المكون المحلى فى المحتوى الصناعى ، وخفض عجز الميزان التجارى .

5-يلعب الاقتصاد المصرى دور فعال فى الاقتصاد العالمى : عن طريق زيادة مساهمة الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى لتصبح مصرى ضمن أكبر 30 دولة فى مجال الأسواق العالمية ، ومن ضمن أفضل 10 دول فى مجال الاصلاحات الاقتصادية ، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال 10 سنوات ، وضمن الدول حديثة التصنيع خلال 5 سنوات .

6-توفير فرص عمل لائق ومنتج : من خلال خفض معدل البطالة ، ومضاعفة معدلات الإنتاجية .

7-تحسين مستوى معيشة المواطنين : بحيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع .

8-دمج القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد : عن طريق توفير الحوافز للاستثمار والقضاء على المعوقات .

وعلى الرغم مما يظهر من تداخل وتشابك هذه الأهداف الاستراتيجية فلا شك أنه يمكن ترجمتها إلى عدد من المؤشرات الأساسية ، يمكن أن نطلق عليها مؤشرات الاقتصاد الكلى لتقييم مدى الإنجاز المتحقق لبلوغها ، وتعد المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التى تغطى البعد الاقتصادى للتنمية المستدامة ، وهى تمثل أداة مهمة فى بيان مدى التقدم الذى أحرزته الدولة من جوانب التنمية الاقتصادية ، وتسهم فى إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة فى التنمية الاقتصادية ، وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع فى تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية ، وتشمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة 20 مؤشراً .

تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، ومن خلال رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030 " وبمقارنه مؤشرات الاقتصاد الكلى سابقة الذكر بمستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " يتضح الأتى :

- تحسن أربعة عشر مؤشراً اقتصادياً فى اتجاه تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية من أصل عشرون مؤشراً ويرجع ذلك إلى ما تم تطبيقه من سياسات اقتصادية تنموية وما أتخذ من إجراءات فى سبيل تحقيقها .

- تراجع ستة مؤشرات اقتصادية عن قيمها فى سنة أساس الاستراتيجية هى معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقى ونسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل ومؤشر التنافسية العالمى و معدل النمو الصناعى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مما يصعب معه تحقيق المستهدف لها فى عامى 2020 و2030 ويتطلب هذا الوضع أحد أمرين : إما مراجعة قيم المؤشرات المستهدفة فى الاستراتيجية وتعديلها إما الإبقاء عليها مع البحث فى السياسات والآليات التى تمكن من تحقيقها فى التوقيت المستهدف فى الاستراتيجية.
- تخطى مؤشر نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف له بالاستراتيجية فى عام2020م ، حيث وصل إلى 17.3% بينما مستهدف له فى عام 2020 هو 15% فقط مما لا يتفق مع مبدأ تصاعدية تحقيق الأهداف ، فمن المهم التعامل بحذر مع المؤشرات التى تخطت المستهدف لها فى الاستراتيجية ومراجعه السياسات التى ترتب عليها هذا الأمر ، فتخطى نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلى المستهدف لها بالاستراتيجية فى عام 2020م على الرغم من تراجع معدل النمو الصناعى يعنى أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى قد نتجت ليست عن تحسن معدلات نمو ناتج القطاع ولكن نتيجه انخفاض مساهمة ناتج قطاعات أخرى فى الناتج المحلى .

جدول (2) مؤشرات رصد الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 م

المؤشر	الرقم الأساس سنة (2016)	الرقم الحالى (2019م)	المستهدف عام 2020م	المستهدف عام 2030م
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى	92.7	86.6	85.7	75
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى	11.5	10.9	7.5	2.2
معدل النمو الحقيقى (%)	4.2	2.5	10	12
نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل (%)	22.8	20.7	25	35
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلى (ترتيب)	137	112	100	30
نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومى (%)	26.3	24	23	15
نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع(%)	4.4	4	2.5	0
مؤشر التنافسية العالمى (ترتيب)	116	140	90	30
نسبة الصادرات مرتفعه المكون التكنولوجى من إجمالى الصادرات الصناعية (%)	1	2.1	3	6
معدل النمو الصناعي (%)	5	4.8	7	10
نسبة الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى (%)	51	52	53	57
نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلى الاجمالى (%)	12.5	17.3	15	18
حصة الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من إجمالى الناتج العالمى الحقيقى (%)	0.21	0.34	0.4	1
معدل البطالة (%)	12.8	11.6	10	5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (دولار أمريكى)	3436.3	2412.7	4000	10000
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليار دولار)	6.37	7.9	15	30
نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى (%)	60	63	65	75
معدل التضخم (%)	11.8	21.6	8	5-3
الضرائب على الدخل (%)	22.5	22.5	22.5	22.5
ضريبة القيمة المضافة (%)	10	10	10	10

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " ، 2019م

- من القطاعات الأخرى التى كان لها أثر فى دفع النمو الاقتصادى قطاع التجارة الخارجية حيث حققت نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجى 2.1% من إجمالى الصادرات الصناعية وهى نسبة تقترب من المستهدف لها عام 2020م .

- ارتفاع معدل الإستثمارات الأجنبية المباشرة من 6.3 مليار دولار عام 2016م إلى 7.9 مليار دولار عام 2019م ويرجع ذلك بصفه خاصة إلى تحسن بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية .
- إنخفاض معدل النمو الحقيقى من 4.2% عام 2016م إلى 2.5% عام 2019 م ومن المستهدف لها أن تصل إلى 10% عام 2020م ، ويرجع هذا الإنخفاض إلى تحقيق قطاعات الصناعة والزراعة معدلات نمو أقل من متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم لم تزد مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى فى عام 2017/ 2018م عن 17.3% و 11.7% على التوالى .
- صعد الرقم القياسى الأساسى لمعدل التضخم من 11.8% عام 2016م إلى 21.6% عام 2019م وبمقارنة هذه النسب مع ماهو مستهدف لها عام 2020 و عام 2030م نجد أنها تتراوح ما بين 3 ألى 8 % ، بما يشير إلى أن النسب الحالية تزيد كثيراً على النسب المستهدفة وهو ما يزيد المسئولية على أصحاب القرار الاقتصادى نحو العمل الجاد والهادف إلى النزول بمعدلات التضخم إلى المستويات الأمنه .
- من تتبع مؤشر التنافسية العالمى نجد تراجع ترتيب مصر من المركز 116 عام 2016م إلى المركز 140 عام 2019م ، أى أن مصر فقدت 24 مركزاً خلال ثلاث سنوات وهذا يعنى أن آلية وضع الأهداف الاستراتيجية التنموية لم تكن على مستوى عال من الدقة ولم تأخذ تطورات الوضع العالمى فى الاعتبار فهناك تطورات وتغيرات حدثت فى الاقتصاد العالمى أثرت بشكل مباشر على ترتيب مصر ، وبالنظر إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لمصر نجد أنها تستهدف التحسن فى تنافسية الاقتصاد المصرى إذ تعمل الاستراتيجية على تحسين الترتيب العالمى لتنافسية الاقتصاد المصرى فى المرحلة

الأولى بحلول عام 2020بهدف رفع ترتيب مصر إلى المستوى 90 وأن يستمر التحسن فى الترتيب العالمى فى المرحلة الثانية حتى يصل إلى المستوى 30فى عام 2030م .

ونستنتج من التحليل السابق أنه بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصرى العديد من المقومات التى تمكنه من تحقيق أهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية فى مصر ، وتنقسم تلك التحديات إلى تحديات على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديات على المستوى القطاعى حيث تتشارك جميع القطاعات فى التحديات التى تواجه الاقتصاد الكلى بينما تختلف التحديات من قطاع إلى أخر باختلاف طبيعة الموارد المستخدمة والعملية الإنتاجية والقوانين فى كل قطاع .

وفيما يلى عرض لهذه التحديات (وزارة التخطيط ، 2019 ، 29) :

1- **التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلى :**

تواجه مصر كثيراً من التحديات فى مسيرتها للتنمية الاقتصادية فى ظل متغيرات ومخاطر إقليمية وعالمية وتتمثل أهم تحديات الاقتصاد الكلى فيما يلى :

- قصور الموارد المحلية لتمويل التنمية : يعانى الاقتصاد المصرى من تدنى معدلات الإدخار وعدم تدفق الإستثمارات الأجنبية بالمعدلات المطلوبة والمتوقعه ، ومما يزيد من حده مشكله ضعف معدل الإدخار إرتفاع عجز الموازنه العامة للدولة والذى يستهلك النسبة الأكبر من المدخرات المحلية ويزيد بالتالى الضغط على موارد التمويل المحلية ، ورغم الجهود المبذولة والتحسن فى مناخ الاستثمار فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية لم يصل بعد إلى المعدلات المستهدفه .
- **ضعف الحوكمة :** ضعف الحوكمه فى الجهاز الإدارى الحكومى والمركزية الإدارية والمالية واستمرار بعض مظاهر الفساد وضعف قنوات الإتصال والتنسيق بين المؤسسات

الحكومية ، مما يؤثر على الإنتاجية وجودة الخدمات وهدر الموارد وضعف الثقة بين المواطنين والحكومة .

- **عدم توفر قواعد البيانات الاقتصادية :** من أهم التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية فى مصر مشكلة قصور قواعد البيانات الاقتصادية وهو ما ينتج عنه ضغف القدرة على استخدام مناهج تحليل وتخطيط متقدمة وضعف القدرة على التنبؤ بالأثار المتوقعه لبدائل السياسات المختلفة ، حيث تعانى منظومة قواعد البيانات الاقتصادية من عدد من المشكلات لعل أهمها يرتبط بالاحصاءات المتاحة وذلك من حيث مدى تغطيتها لكافة الأنشطة أو مدى ملاءمتها لتركيب الحسابات القومية وعدم كفاية الأرقام القياسية للأسعار وكذلك غياب المعلومات عن بعض المؤشرات الهامة مثل توزيع الدخل .
- **الخلل فى منظومة القيم :** من أهم التحديات التى تواجه المجتمع المصرى الخلل فى منظومة القيم والوعى المجتمعى وما اعتراها من سلبيات تنعكس بشكل خطير على أهم موارد الدولة وهى الموارد البشرية وتنعكس هذه المشكلة بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية مثل تدهور قيمة العمل والإتقان والإنتاجية والتهرب الضريبى وسوء التعامل مع المال العام وعدم الوعى بمصلحة المجتمع والإفراط فى الاستهلاك وإرتفاع الهدر وإنتشار النزعات الفردية والأنانية وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تطور الأداء الاقتصادى والقدرة الكامنة على النمو .

2- التحديات التى تواجه التنمية الاقتصادية على المستوى القطاعى :

يضم المحور الاقتصادى باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 قطاع الزراعة وقطاع المياه والرى وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة وقطاع النقل وقطاع

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع التجارة الخارجية ، وفيما يلى عرض لأهم التحديات التى تواجه كل قطاع :

قطاع الصناعة :

- ارتفاع تكلفة الإنتاج نظراً لاستيراد الكثير من المواد الخام .
- عدم كفاية الموارد اللازمة لترفيق المناطق الصناعية .
- إنخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية .
- ضعف الروابط بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

قطاع التجارة الخارجية :

- عدم التزام الكثير من المنتجات الصناعية بالمعايير القياسية الدولية وكذلك المعايير البيئية .
- العوائق البيروقراطية والتى تتمثل فى أساليب فحص معقده وإجراءات جمركية بطيئة.
- إنخفاض مستوى الخدمات فى الموانىء .

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية .
- عدم انتشار الثقافة الرقمية وضعف منظومة التجارة الإلكترونية والربط مع شبكة البريد .

قطاع الزراعة :

- تزايد نسبة الفاقد فى المنتجات الزراعية .
- إرتفاع نسب التعدى على الرقعة الزراعية .
- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية .

- إرتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعى ونقص الوقود المستخدم فى تشغيل الآلات والمعدات .
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية .
- ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوى والكيماويات الزراعية .
- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات التسويقية للأسواق التصديرية وضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين فى المنظومة التصديرية .

قطاع المياه والرى :

- تدهور نوعية المياه بسبب التلوث .
- نقص التمويل والاستثمارات الموجهه لتوفير خدمات المياه على المستوى المحلى .
- النمو السكانى المستمر والذى ينتج عنه زيادة فى الطلب على خدمات المياه مع محدودية حصص المياه المتاحة لتلبية هذا الطلب .

قطاع السياحة

- عدم الاستقرار السياسى والامنى خلال السنوات الماضية وعدم انتظام رحلات الطيران وعدم وجود شرائح طيران منخفضة السعر .
- ضعف المنظومة الإلكترونية لإجراءات التعامل مع السياح .
- عدم توفر السياسات التحفيزية على سبيل المثال حوافز لوسائل الترفيه المختلفة
- ضعف القدرة التسويقية للسياحة المصرية .

قطاع النقل

- ضعف مستوى الخدمات بشبكات ووسائل وخدمات النقل وعدم تغطية شبكات النقل العام.

- عدم كفاية إجراءات السلامة والأمان فى كافة شبكات ووسائل وخدمات النقل وارتفاع معدلات الحوادث المرورية .
- ضعف إمكانيات البنية الأساسية لمواجهة الازدحام المرورى .
- قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات فى مجال النقل وضعف مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ وإدارة مشروعات النقل بسببضعف العوائد المالية لها .

3- ثالثاً : قياس التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية

يقاس معدل النمو الاقتصادى الإجمالى للدولة بقيمة الزيادة السنوية فى إنتاج السلع والخدمات منسوبة إلى إجمالى الإنتاج من السلع والخدمات فى العام السابق معبراً عنه فى صورة نسبة مئوية ، وكلما كان معدل النمو الاقتصادى للدولة كبيراً كان مؤشراً على انتعاش وازدهار الاقتصاد ، حيث يؤدى زيادته إلى زيادة مستويات دخول الأفراد التى تؤدى بدورها إلى تنشيط الطلب الكلى الفعال وارتفاع مستوى التشغيل فى الاقتصاد وتراجع معدلات البطالة وزيادة إيرادات وأرباح الشركات مما يحفزها على التوسع فى إنفاقها الاستثمارى .

ورغم الأثار الإيجابية لمعدل النمو الاقتصادى المرتفع على الاقتصاد القومى إلا أنه قد يكون مصحوباً بأثار سلبية مثل تضخم مرتفع إذا اقترن بزيادة الطلب على الواردات نتيجة زيادة الدخول النقدية بالإضافة إلى اختلالات فى توزيع الدخول فى المجتمع .

ومن ثم ظهر فى اللأدب الاقتصادى مؤشراً جديداً لمعدل النمو الاقتصادى أكثر تطوراً وشمولاً هو النمو الاحتوائى المستدام ، ويعرف بأنه النمو الذى يسمح لجميع شرائح المجتمع بالمشاركة والاستفادة من عوائده ، ومن أهم سماته : المشاركة والاستدامة وعدالة التوزيع ومكافحة الفقر ومن ثم تدعيم بناء الاقتصاد وإيجاد مزيداً من فرص العمل وتحقيق العدالة

الاجتماعية عن طريق إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات ، ويرتكز النمو الاحتوائى على التوظيف المنتج وما يرتبط به من تحسينات فى الأسواق والتكنولوجيا وإمكانية الحصول على التمويل والخدمات الأساسية بجانب إعادة توزيع الدخل ، وغالباً يتم تحقيق النمو الاحتوائى نتيجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال آلية التخطيط التأشيرى لأن أليات السوق وحدها قد تنتج مزيد من الاختلالات فى توزيع الدخول ومن ثم تفاوت الثروات (توفيق ، 2018 ، 25) .

وتتبنى استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " المزج بين النمو الاقتصادى والعدالة الإجتماعية من خلال تحقيق نمو إحتوائى يدمج بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الإجتماعى الذى يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين وبين الأقاليم الجغرافية ، ومن ثم ترتكز الإستراتيجية على مفاهيم (النمو الاحتوائى المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة) بما يؤكد مشاركة الجميع فى عملية البناء والتنمية ويضمن استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة .

ومن هنا جاءت فكرة تقييم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة ، وبرزت مسألة قياس التنمية الاقتصادية كى تكون المعين الرئيسى لصناع القرار فى التخطيط والإدارة ورسم السياسات التنموية الاقتصادية بأقاليم مصر التخطيطية ، ولعل من المفيد أن نشير إلى أن قياس التنمية الاقتصادية يخدم الباحثين فى الوقوف على حقيقة برامجها المختلفة فضلاً عن المقارنات التى يمكن من خلالها الكشف عن مواطن القوة أو الضعف فى أى إقليم .

وتتعدد وتتنوع المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى تقييم الأداء التنموى وتزخر الأدبيات وإصدارات المؤسسات الدولية والإقليمية بالمؤشرات والمقاييس التى يقترح استخدامها لتقييم الأداء التنموى فى الدول ، لذلك يمكن اعتبار مؤشر التنمية الاقتصادية مؤشراً مركباً .

ويعد المؤشر المركب هو مقياس – عددى أو كمى – مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفردية التى تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام ، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية ، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات المركبة كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقاً لبعض المعايير التى يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية (محمود ، 2017 ، 38) .

أذن يعتبر مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) Economic development index هو مقياس ملخص الإنجازات التى تحققت فى الأبعاد الأساسية للتنمية الاقتصادية وعلى غرار دليل التنمية البشرية يمكن حساب دليل التنمية الاقتصادية كالتالى :

- تحديد قيمتان قصوى ودنيا لكل من المؤشرات (7 مؤشرات) ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة من صفر إلى واحد صحيح بتطبيق المعادلة التالية : دليل البعد لكل متغير = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا / القيمة القصوى – القيمة الدنيا
- يحسب بعد ذلك دليل التنمية الاقتصادية وهو المتوسط الهندسى geometric mean للمؤشرات السبعة .

شكل (3) : مكونات دليل التنمية الاقتصادية

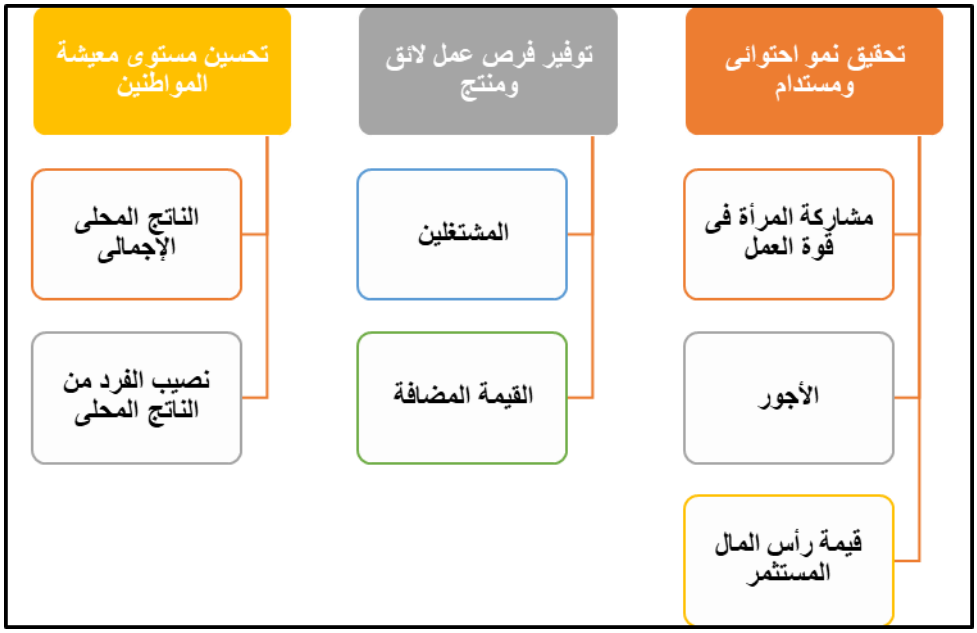

المصدر : من إعداد الباحثة

جدول (3) : دليل التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية 2013م

الأقاليم التخطيطية	المؤشرات							دليل التنمية الاقتصادية
	دليل الناتج المحلى الاجمالى بالالف جنيه	دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى	دليل المشتغلين	دليل مشاركة المرأة فى العمل	دليل الأجور	دليل القيمة المضافة	دليل قيمة رأس المال المستثمر	
اقليم القاهرة	1	0.26	1	1	1	1	1	0.89
اقليم الاسكندرية	0.27	0.61	0.23	0.25	0.15	0.38	0.44	0.33
اقليم الدلتا	0.12	0.08	0.34	0.36	0.09	0.11	0.93	0.29
اقليم القناة	0.19	1	0.19	0.16	0.13	0.18	0.31	0.30
اقليم شمال الصعيد	0.02	0.00	0.10	0.13	0.01	0.03	0.27	0.08
اقليم وسط الصعيد	0	0	0	0	0	0	0	0
اقليم جنوب الصعيد	0.07	0.47	0.13	0.08	0.0	0.10	0.34	0.17

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادى 2013/2012 م

جدول (4) : دليل التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية 2018م

الأقاليم التخطيطية	المؤشرات							دليل التنمية الاقتصادية
	دليل الناتج المحلى الاجمالى بالالف جنيه	دليل نصيب الفرد من الناتج المحلى	دليل المشتغلين	دليل مشاركة المرأة فى العمل	دليل الأجور	دليل القيمة المضافة	دليل قيمة رأس المال المستثمر	
اقليم القاهرة	1	0.14	1	1	1	1	1	0.87
اقليم الاسكندرية	0.36	0.29	0.32	0.31	0.27	0.41	0.16	0.30
اقليم الدلتا	0.23	0.07	0.48	0.53	0.21	0.24	0.18	0.27
اقليم القناة	0.39	1	0.25	0.21	0.23	0.39	0.17	0.37
اقليم شمال الصعيد	0.065	0.00	0.15	0.18	0.04	0.06	0.02	0.07
اقليم وسط الصعيد	0	0	0	0	0	0	0	0
اقليم جنوب الصعيد	0.08	0.23	0.13	0.09	0.10	0.11	0.06	0.11

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادى 2018/2017 م

وبما أن التصنيف يعد هو قمة البحث الجغرافى وهو هدف أصيل من أهداف الدراسات الجغرافية لأنه يظهر الاختلافات المكانية ، إلا أنه يمكن القول أن التصنيف إلى انماط وأنواع ليس هو الغاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة إلى غاية تتمثل فى إنجاز وصف مفصل ودقيق للظاهرة ، ثم تحليل خصائصها وتفسيرها وتعليلها وفهم العوامل والتى تقف خلفها ، ويستدعى وجود الأنماط والأقاليم تقديم تفسيرات لتبايناتها المكانية والعوامل والقوى التى تقف خلف هذا الوضع ودور كل منها (الديب ، 2003، 501).

جدول (5) : فئات التنمية الاقتصادية لأقاليم مصر التخطيطية عامى 2013 و2018م

فئات التنمية الاقتصادية	قيمة الدليل	2013م	2018م
تنمية اقتصادية مرتفعة	(0.66 إلى 1)	إقليم القاهرة	إقليم القاهرة
تنمية اقتصادية متوسطة	(0.33 إلى 0.65)	إقليم الإسكندرية	إقليم القناة
تنمية اقتصادية منخفضة	(صفر إلى 0.32)	إقليم القناة و إقليم الدلتا وإقليم جنوب الصعيد وإقليم شمال الصعيد وإقليم وسط الصعيد	إقليم الإسكندرية و إقليم الدلتا وإقليم جنوب الصعيد وإقليم شمال الصعيد وإقليم وسط الصعيد

المصدر : من إعداد الباحثة

توزع الأقاليم التخطيطية (*) حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية الاقتصادية فى ثلاث مجموعات هى مجموعة التنمية الاقتصاية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من (0.33) ومجموعة التنمية الاقتصادية المتوسطة حيث تتراوح قيمة الدليل بين (0.33 إلى 0.65) ومجموعه التنمية الاقتصادية المرتفعه حيث تكون قيمة الدليل أكبر من (0.65).

شكل (4) : فئات التنمية الاقتصادية لأقاليم مصر التخطيطية عام 2013م

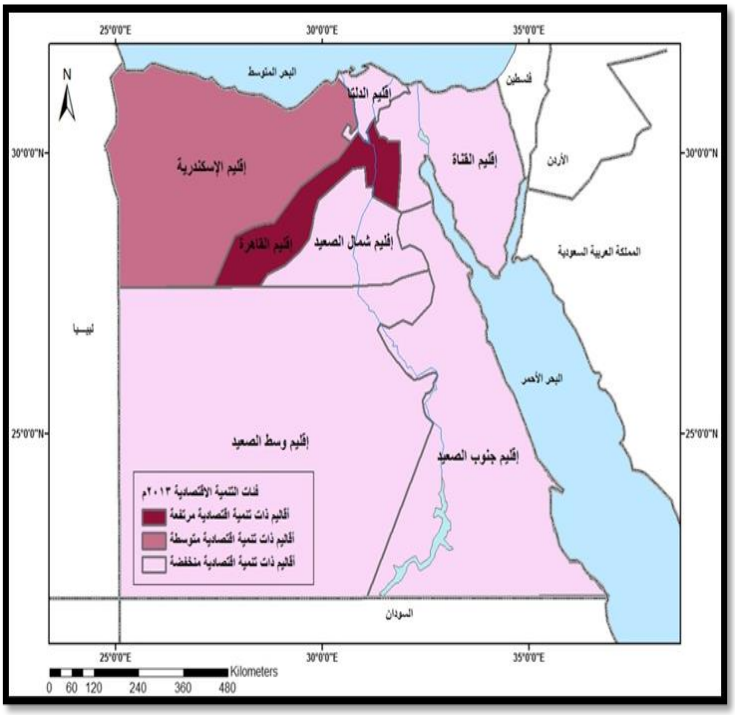

(*) قسمت مصر إلى سبعة أقاليم تخطيطية بموجب القرار الجمهورى رقم 181 لسنة 1986م كما يلى : إقليم القاهرة (القاهرة والجيزة والقليوبية) ، إقليم الإسكندرية (الإسكندرية والبحيرة ومطروح) ، إقليم الدلتا (الدقهلية ودمياط والغربية وكفر الشيخ والمنوفية) ، إقليم القناة (الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والشرقية وشمال سيناء وجنوب سيناء) ، إقليم شمال الصعيد (بنى سويف والفيوم والمنيا)، إقليم وسط الصعيد (أسيوط والوادى الجديد) ، إقليم جنوب الصعيد (أسوان والأقصر والبحر الأحمر وسوهاج وقنا)

شكل (5) : فئات التنمية الاقتصادية لأقاليم مصر التخطيطية عام 2018م

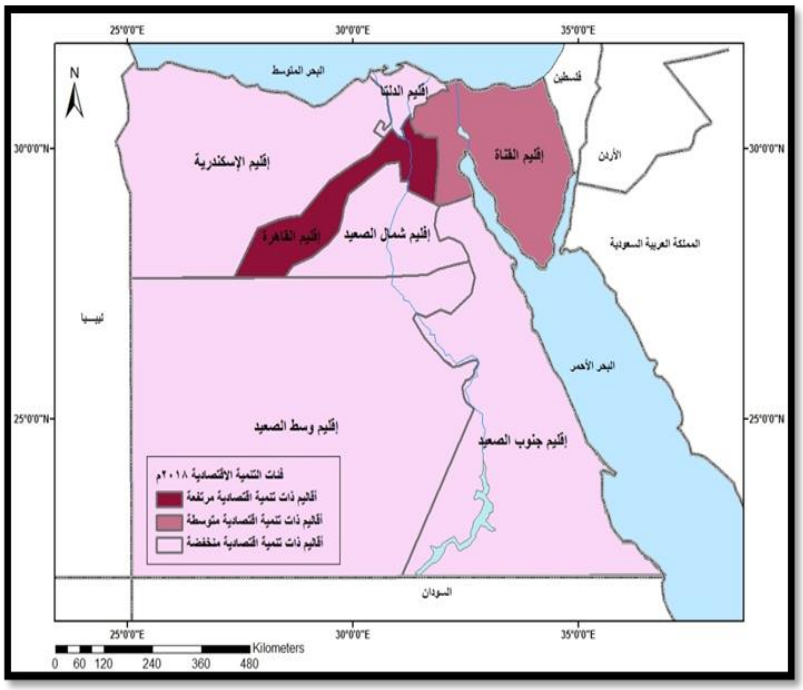

ويمكن من خلال ما سبق التوصل إلى مجموعة من الحقائق هى :

– كشف واقع التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل التنمية الاقتصادية واتجاهات التنمية فى الأقاليم مما يعنى وجود خلل قائم فى الأداء الاقتصادى لهذه الاقاليم ، أى وجود اختلالات اقتصادية مكانية بارزة بين أرجاء الوطن وضمن أقاليمه التخطيطية السبعة ، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته ، وهذا يستدعى ضرورة التخطيط والالتزام بالتنفيذ من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية الاقتصادية المستدامة .

– تباطؤ التنمية الاقتصادية فى إقليم الدلتا وأقاليم شمال ووسط وجنوب الصعيد على مدار السنوات منذ 2013 وحتى الأن ، ولا يرجع ذلك إلى ضأله حجم الموارد فى هذه الأقاليم فحسب بل يرجع إلى غياب التوازن فى خطط التنمية الاقتصادية .

– يلاحظ أن إقليم القاهرة يأتى فى مقدمة أقاليم مصر التخطيطية من حيث دليل التنمية الاقتصادية المستدامة ويرجع ذلك إلى أنه يولد ما يقرب من نصف الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يوضح بجلاء اختلال التوازن الجغرافى فى النشاط الاقتصادى ، حيث يتركز النشاط الصناعى فى إقليم القاهرة الكبرى بينما يكاد يختفى فى إقاليم الصعيد الثلاثة ، وفى المقابل يتركز النشاط الزراعى فى إقليم الدلتا مع تواجده بنسب مختلفه فى بقية الأقاليم .

– نلاحظ ثبات نسبى فى مستوى التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية خلال السنوات (2013–2018) فيما عدا إقليم الإسكندرية الذى شهد تراجع فى مستوى التنمية الاقتصادية عام 2018م وإقليم القناة والذى إنتقل من فئة أقاليم التنمية الاقتصادية المنخفضة إلى أقاليم التنمية الاقتصادية المتوسطة ، ويرجع ذلك الارتفاع إلى واحد من أهم المشروعات القومية الكبرى وهو مشروع تنمية محور قناة السويس ويهدف هذا المشروع إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لقناة السويس من خلال إنشاء مركز لوجيستى عالمى وتدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة بين إقليم قناة السويس وباقى أقاليم الجمهورية .

وتتمثل رؤية المشروع فى أن يكون هذا الإقليم إقليماً متكاملاً اقتصادياً وعمرانياً ومتزناً بيئياً ومركزاً عالمياً متميزاً فى الخدمات البحرية واللوجيستية والصناعية والسياحية ومحوراً مشاركاً فى تشكيل معالم التجارة العالمية بحلول عام 2030م وهو مشروع ذو تكلفة استثمارية عالية ، ويضم هذا المحور الأراضى الواقعة فى منطقة قناة السويس بمساحة حوالى 460 كم2 وتعتبر منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وتتكون من (ميناء غرب بورسعيد وميناء شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية والمنطقة الصناعية بالقنطرة غرب ووادى التكنولوجيا بالقنطرة شرق وميناء الأدبية ومنطقة وميناء العين السخنة وميناء العريش وميناء الطور) .

وفى الفترة الممتدة من عام 2016 حتى 2018م أستطاعت الحكومة فى شأن مشروع تنمية محور قناة السويس إنشاء رصيف جديد بميناء العين السخنة بتكلفة تصل إلى 350 مليون جنيه ، وتوصيل المرافق لمجمع صناعى كبير سيتم تأسيسية فى مدينة القنطرة غرب بتكلفه حوالى 300 مليون جنيه ، وإنشاء 9 أرصفة بتكلفة حوالى 2.5 ملايين جنيه فى ميناء بورسعيد ، وإنشاء أنفاق بتكلفة تقارب 30 مليار جنيه ، ومحطة كهرباء بطاقة 457 ميجاوات ومحطة مياه بطاقة 150 متر3/ اليوم بتكلفة 500 مليون دولار ، وتوصيل المرافق ورصف الطرق بتكلفة 300 مليون جنيه في وادى التكنولوجيا شرق الإسماعيلية .

رابعاً : التوزيع الجغرافى لمشروعات التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية

تعد المشروعات القومية الكبرى فى أقاليم مصر التخطيطية هى نقطة الانطلاق التى ستؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة ، وجدير بالذكر أن الخطوات الأولى فى سبيل تحقيق هذه الأهداف قد بدأت بالفعل من خلال برنامج عمل " رؤية مصر 2030 " والذى يتضمن عدد كبير من المشروعات القومية منها ما بدأ بالفعل ومنها ما سوف يتم البدء فيه خلال الفترات القادمة أى خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى 2030م .

وفيما يلى عرض للتوزيع الجغرافى لأهم المشروعات التى ستساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فى أقاليم مصر التخطيطية (وزارة التخطيط ، 2019 ، 44) :

1- مشروعات التنمية الاقتصادية فى إقليم القاهرة :

" مشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة " : يهدف المشروع إلى تأسيس مدينة إدارية اقتصادية جديدة جاذبة للاستثمار فى إقليم القاهرة الكبرى تحقيقاً للتنمية المستدامة من خلال

تسهيل المعيشة وتوفير بنية تحتية تتميز بالكفاءة ، والغرض منها هو أن يتم نقل العاصمة حتى يتم توفير فرص كبيرة سواء للإسكان أو العمل ويعتمد المشروع على نظام الشراكة بين القطاع العام والخاص .

وتمثل المساحة السكنية 67% من مساحة المشروع وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 170 ألف فدان وتقام المرحلة الأولى على مساحة 10 ألاف فدان ويبلغ عدد السكان المستهدف عند اكتمال المرحلة الأولى 7 مليون نسمة ، بالإضافة إلى عدد 40 إلى 50 ألف موظف حكومى يتم نقلهم بالمقرات الجديدة مع التخطيط لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى 100 ألف موظف بعد الثلاثة أعوام الأولى وفرص العمل المتولدة حوالى 2 مليون فرصة عمل ، وعلى هذا لا يستطيع أحد أن يغفل الدور الكبير للعاصمة الإدارية في تنمية الإقليم اقتصادياً من خلال توفير فرص العمل للشباب حتى يصل معدل البطالة إلى أدني مستوى له تحقيقاً لأحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة .

وكما يتضح بالشكل (6) تقع العاصمة الإدارية الجديدة ضمن إقليم القاهرة الكبرى شرق مدينة القاهرة على حدود مدينة بدر فى المنطقة المحصورة بين طريقى القاهرة / السويس والقاهرة / العين السخنة شرق الطريق الدائرى الإقليمى مباشرة ، بعد القاهرة الجديدة ومشروع مدينتى ومدينة المستقبل ، وتبعد المدينة حوالى 60 كم عن مدن السويس والعين السخنة وأيضاً 60 كم عن قلب القاهرة .

شكل (6) : الموقع الجغرافى للعاصمة الإدارية الجديدة

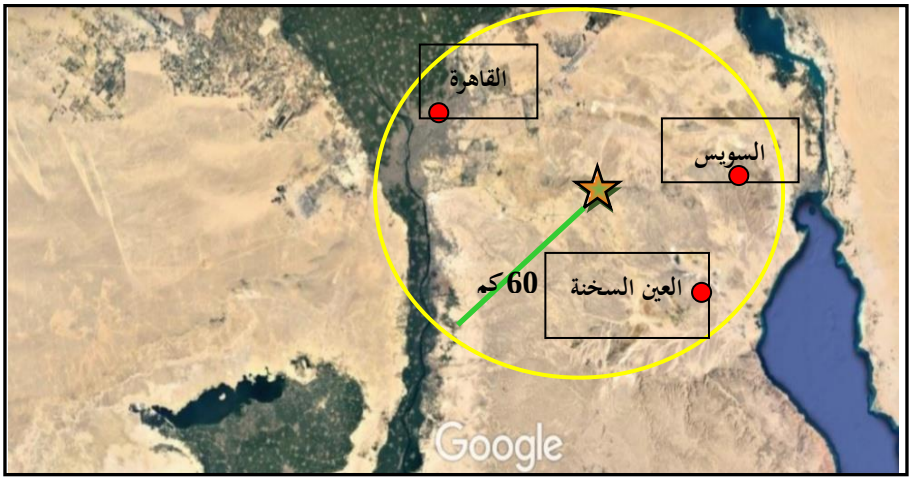

المصدر : من عمل الباحثة

" مشروع الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى " : أوصت جميع دراسات النقل التى تمت لإقليم القاهرة الكبرى بضرورة تنفيذ الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى حيث يعتبر الخط الرابع هو أفضل الوسائل لربط مدينة السادس من أكتوبر بوسط العاصمة وأطرافها الأخرى بشبكة مترو الأنفاق ، ويقدم خدمة نقل الركاب ويربطها بالمناطق ذات الكثافات السكانية العالية فى الهرم وفيصل والعمرانية والجيزة ويتم تنفيذ هذا الخط على مرحلتين هما :

المرحلة الأولى (حدود مدينة 6 أكتوبر – ميدان الرماية – الهرم – الملك الصالح – عمرو بن العاص) يبلغ طولها 19 كم وتشتمل على 17 محطة ويمتد مسارها من المحطة التبادلية "حدائق الأشجار" على حدود مدينة 6 أكتوبر ثم يعبر أسفل النيل إلى محطة الملك الصالح للمترو ليتقاطع مع الخط الأول وبذلك يربط هذا الخط محافظة القاهرة ومحافظة الجيزة ومدينة السادس من أكتوبر .

المرحلة الثانية (عمرو بن العاص – مدينة نصر – القاهرة الجديدة) يبلغ طولها 23 كم وتشتمل على 20 محطة وتبدأ من محطة عمرو بن العاص ليصل إلى منطقة الورشة شرق الطريق الدائرى وشمال القاهرة السويس الصحراوى .

شكل (7) : الخط الرابع لمترو الأنفاق

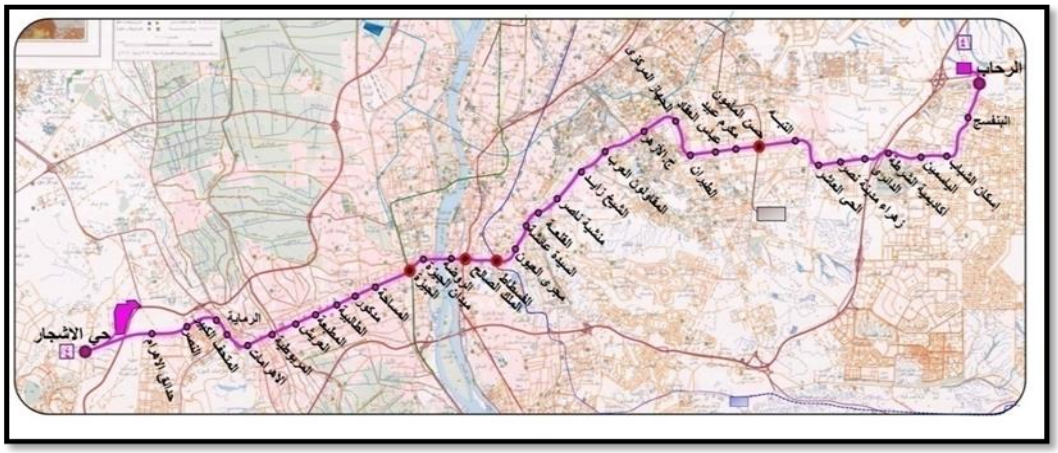

المصدر : الهيئة القومية لمترو الأنفاق

ويحقق الخط الرابع تبادل الخدمة مع الخط الأول فى محطة الملك الصالح ومع الخط الثانى فى محطة الجيزة .

2- مشروعات التنمية الاقتصادية فى إقليم الإسكندرية :

" مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى " : يهدف المشروع إلى تنمية الساحل الشمالى الغربى من خلال إقامة مجموعة طرق ومحاور عرضية وطولية بين تلك المنطقة وباقى محافظات الجمهورية ، بهدف تدعيم شبكة الطرق والمواصلات بما يحقق إنتقال السكان والعمالة وتحقيق الانتشار السكانى والأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، كما يلعب دوراً هاماً فى حل مشكلة نقص الطاقة من خلال توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية ، بالإضافة إلى توليد الكهرباء من

خلال الطاقة النووية فى منطقة الضبعة ، ويمتد هذا المشروع من مدينة العلمين إلى مدينة السلوم نحو 500 كم وبعمق 280 كم.

كما يتضمن المشروع زراعة نحو مليون فدان واستصلاح الأراضى نظراً لتوافر موارد المياه الجوفية فى الظهير الصحراوى ، مع توافر نطاقات ساحلية تتجمع بها مياه الأمطار مع توافر مصدر للرى من نهر النيل من خلال ترعة الحمام ، ومن المقرر استصلاح وزراعة نحو 148 ألف فدان حول مسا ترعة الحمام فور إعادة الترعة إلى التشغيل وإزالة المعوقات أمامها ، ومن المقرر زراعة 150 ألف فدان فى منطقة المغرة ونحو 50 ألف فدان جنوب منخفض القطارة و30 ألف فدان فى سيوه ، بما يتيح رقعة زراعية موزعة علي أنحاء الظهير الصحراوى بالمنطقة .

كما أن النشاط السياحى له النصيب الأكبر من التنمية فى هذه المنطقة حيث تضم أنماطاً متعددة ومقومات جاذبة للسياحة الشاطئية على طول امتداد الساحل الشمالى الغربى لنحو 400 كم من غرب الإسكندرية وحتى الحدود الغربية للجمهورية ، أما السياحة العلاجية فهى فى رمال واحة سيوة ، والسياحة البيئية فى نطاق محميات العميد وسيوة والسلوم ، فضلاً عن سياحة السفارى والتى تمتد مساراتها من الصحراء البيضاء إلى الواحات البحرية عبر الكثبان الرملية بالصحراء الغربية وصولاً إلى منطقة واحة سيوة وذلك عبر محاور لسياحة السفارى من العلمين – رأس الحكمة – سيدي برانى – السلوم ، كما تزخر بمقومات السياحة الثقافية والتاريخية التى تظهر فى مقابر الكومنولث والمقبرة الإيطالية والألمانية حيث شهدت تلك المنطقة ساحات ومعارك الحرب العالمية الثانية ، ومتحف العلمين الحربي فى العلمين وومتحف روميل فضلاً عن مجموعة من المقابر والمعابد الفرعونية والأثرية في كليوباترا وفى واحة سيوة ، وهذا النمط من السياحة يشجع على إقامة سياحة المهرجانات والاحتفالات فى تلك المناطق استرجاعاً للأحداث التاريخية التى اتخذت مواقعها فى هذه المناطق .

كما تزخر منطقة الساحل الشمالى الغربى بالعديد من الموارد الاستخراجية مثل الحجر الجيرى والطفلة والدولوميت والجبس والكوارتز والملح الصخرى ، بالإضافة إلى وجود نطاقات واسعة لاستخراج البترول والغاز الطبيعى ، ومن ثم فهناك فرصة كبيرة لإقامة المشروعات الصناعية والاستخراجية فى هذه المنطقة والتنمية العمرانية والزراعية والسياحية فى وجود شبكة الطرق والمحاور التى سيتم تنفيذها وسوف تمثل هذه المنطقة مركزاً لجذب السكان وإقامة مجمعات عمرانية متنوعة لتستوعب هذه المنطقة نحو 34 مليون نسمة خلال الأعوام القادمة .

ويعد وجود شبكة طرق هو أهم مقومات نجاح هذا المشروع القومى فالطرق هى شرايين التنمية ، فلقد تم البدء فى تنفيذ مجموعة من المحاور العرضية التى تدعم الاتصال بين المراكز العمرانية بهذا النطاق التنموى وبين باقى أنحاء الجمهورية وخاصة أقاليم الصعيد ، ويأتى فى مقدمة هذه المحاور محور منخفض القطارة من طريق القاهرة / الإسكندرية شرقاً بطول 220 كم وصولاً إلى رأس الحكمة ، ووصلاته الفرعية إلى البرقان والحمام والعلمين والضبعة وفوكه ، بالإضافة إلى ربط المنطقة بمحافظات الصعيد من خلال شبكة جديدة من المحاور العرضية وهى محور البهنسا (المنيا) – الواحات البحرية– سيوة – جغبوب عند الحدود الليبية و أسيوط – الفرافرة – عين دلة – سيوة .

كما يتضمن مخطط تنمية الساحل الشمالى الغربى إنشاء عدد من المدن الجديدة فى إقليم الإسكندرية ومن بينها مدينة العلمين لتكون باكورة الجيل الرابع من المدن الجديدة فى مصر ، وتمثل مدينة العلمين الجديدة أحد أهم اقطاب التنمية المتكاملة للساحل الشمالى الغربى ومنخفض القطاره ، وقد صدر قرار جمهورى بإنشاء مدينة العلمين الجديدة على مساحة ٨٨

ألف فدان بمنطقة تبعد حوالى ١٠ كيلومترات عن الساحل وتوصف فى خطط لتنمية بأنها مدينة ذات طابع بيئى عمرانى متميز جنوب الطريق الساحلى .

3- مشروعات التنمية الاقتصادية فى إقليم القناة

" مشروع تنمية محور قناة السويس " : يضم الحيز الجغرافى الخاص لمشروع محور تنمية قناة السويس المنطقة الممتدة على جانبى القناة من بورسعيد إلى السويس مارًا بالإسماعيلية وصولاً إلى ميناء العريش والظهير الجغرافى لميناء شرق بورسعيد وميناء السخنة ، وتيسيراً للإجراءات ذات الصلة بإقامة المشروعات الإستثمارية فى تلك المنطقة جاء إنشاء قانون المنطقة الاقتصادية وهو القانون الذى يقضى على كافة التعقيدات البيروقراطية ويوحد الجهات التى يتعامل معها المستثمرون .

ومن ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 330 لسنة 2015م بإنشاء المنطقة الإقتصادية لقناة السويس كمنطقة ذات طبيعة خاصة وفقاً لأحكام القانون رقم 83 لسنة 2002م الخاص بالمناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، وقد حدد القرار الجمهورى المشار إليه نطاق وحدود هذه المنطقة الإقتصادية والمحددة بمساحة 460 كم2 .

تضم المنطقة الاقتصادية ستة موانىء هى : ميناء غرب بورسعيد وميناء شرق بورسعيد وميناء الأدبية وميناء العريش وميناء الطور وميناء العين السخنة ، وبهذه الموانئ الجديدة يصبح إقليم قناة السويس بالكامل داخل المنطقة الاقتصادية إضافة إلى المنطقة الصناعية شرق بورسعيد ومنطقة وادى التكنولوجيا شمال الإسماعيلية والمنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس، فضلاً عن ربط الدلتا بسيناء عبر حفر أنفاق أسفل القناة .

وثمة ارتباط بين المشروع القومى لتنمية محور قناة السويس وعدد من المشروعات القومية الأخرى ومنها قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية ، ومن ثم يهدف مشروع تنمية محور القناة إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانات الهائلة للقناة الجديدة ، وكذلك من المزايا والتسهيلات التى يوفرها مشروع العاصمة الإدارية وخاصة على صعيد الخدمات الإدارية واللوجستية .

ويأتى تنفيذ مشروع الأنفاق كجزء رئيسى من مكونات مشروع تنمية محور القناة ، حيث ستربط تلك الأنفاق الضفة الغربية من قناة السويس بالضفة الشرقية فى سيناء ، وستربط سيناء بباقى أرض الوطن وتحقق سهولة الحركة من وإلى سيناء وستساهم في تسهيل نقل البضائع والركاب .

كما تعد مدينة الإسماعيلية الجديدة امتداداً للمشروع القومى لمحور قناة السويس ، تقع المدينة على الشاطئ الشرقى لقناة السويس فى المنطقة المواجهة لمدينة الإسماعيلية بالكيلو 72 جنوب الطريق الأوسط وحتى جبل مريم ، وتهدف إلى إنشاء مجتمع عمرانى متكامل شرق القناة ، وتم البدء فى إنشاء المدينة بإجمالى 57 ألف وحدة سكنية على مساحة 5.8 آلف فدان كاملة المرافق والخدمات والمنشآت الإدارية ، وهى أول مدينة مصرية تراعى ذوى الاحتياجات الخاصة ، وتنفذ المدينة على 7 مراحل.

ويدخل تطوير ميناء شرق بورسعيد ضمن مشروع تنمية محور قناة السويس، وتم حفر القناة بطول 9.5 كم وعرض 250 متراً وعمق 18.5 متراً لإتاحة استقبالها لأضخم الناقلات فى العالم بتكلفة 36 مليون دولار لزيادة نشاط الحاويات بالميناء من 2 إلى 3 ملايين حاوية فى العام الأول من التشغيل وتسهم قناة شرق بورسعيد فى تسهيل عملية دخول وخروج السفن القادمة من وإلى ميناء شرق بورسعيد .

كما تم إنشاء أطول رصيف حاويات فى العالم فى منطقة شرق التفريعة ببورسعيد بطول 5 كيلو مترات وعلى بعد بعد كيلو مترات من هذا الرصيف سيتم أيضاً إنشاء منطقة صناعية جديدة ، وبالتأكيد ستكون المنطقة الصناعية الجديدة بشرق بورسعيد جاذبة لمستثمرى كل دول العالم نظرًا لموقعها الجغرافى المتميز .

ويعد إنشاء محطة الصب السائل بالعين السخنة باكورة مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جزئها الجنوبى وتعد نواة لمشروعات الطاقة المخطط إنشاؤها بمحور تنمية القناة فى إطار العمل على تحويل مصر لمركز إقليمى لتداول وتخزين المنتجات البترولية وتموين السفن ، ويقام المشروع على مساحة 400 ألف متر مربع ويتضمن مستودعات تخزين جديدة بسعة 200 ألف متر مكعب لكل من السولار والبيتومين والبنزين ، كما يتضمن المشروع إنشاء خطوط أنابيب جديدة بطول 40 كم لربط السعات التخزينية للبوتاجاز والسولار بمحطة الصب السائل بخطوط الشبكة القومية لنقل وتداول الزيت الخام والمنتجات البترولية التابعة للهيئة العامة للبترول .

وفى سبتمبر 2017م تم الإعلان عن تخصيص مساحة 96 ألف متر مربع لإقامة مصنع لتجميع السيارات والصناعات المغذية لشركة مرسيدس بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، وهذا المصنع يخدم مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما شهدت تلك المنطقة تدشين مشروع الاستزراع السمكى بالإسماعيلية والذى يقدم آفاقاً واعدة للاستثمار بها ويسهم فى تحقيق الأمن الغذائى وتغيير خريطة إنتاج الغذاء فى مصر .

كما أن إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة بامكاناتها اللوجستية والعمرانية وصروحها الحضارية ، وبنيتها الأساسية المتكاملة من شأنه أن يعزز ويضاعف من فرص الإستثمار فى

محور القناة ، وليس أدل على ذلك من توافد الدول والشركات العالمية واعلان رغبتها فى الإستثمار فى تلك المنطقة الواعدة .

كما يهدف المشروع إلى تنمية سيناء وتحويلها إلى مجتمع تنموى متكامل متطور يستغل مميزاته التنافسية وموارده الطبيعية والبشرية ، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة داخل سيناء فى المنطقة الصناعية ببئر العبد على أن تكون المساحة المخصصة للأنشطة الصناعية 150 فدان ومتوسط مساحة القطع الصناعية 2000 الى 6000 م2 ومساحة الطرق 70 فدان ومساحة الخدمات 13.5 فدان ومساحات خضراء 6.5 فدان .

وإنشاء شركة مساهمة للاستثمار لدعم التنمية فى سيناء مع التركيز على منطقة شمال ووسط كمرحلة أولى وذلك بمشاركة القطاع الخاص ورأس المال المحلى من أبناء سيناء .

ويتضمن المشروع إقامة مشروعات مثل تصنيع الأسماك والصناعات القائمة على خام الملح وصناعات مواد البناء التى تعتمد على الخامات المحلية من أسمنت وطفلة ورخام ورمال بيضاء وإنشاء مصنع أسمنت ومصنع تكسير وطحن الجبس ومصنع الرخام ومصنع أعلاف .

أذن يضم محور تنمية قناة السويس سلسلة من المشروعات المتكاملة الصناعية والسياحية والعمرانية وغيرها ، إلى جانب تأسيس جيل جديد من المدن الجاذبة للسكان مثل مدينة الإسماعيلية الجديدة ، مما يساهم فى إعادة رسم خريطة مصر الاقتصادية والسكانية .

" محور 30 يونيو ومدينة الجلالة الجديدة " : يهدف المشروع إلى إنشاء محور 30 يونيو والذى يبدأ من الطريق الدولى الساحلى جنوب بورسعيد حتى طريق القاهرة / الإسماعيلية الصحراوى ، ومن المخطط استكمال الطريق ليتقاطع مع طريق القاهرة / السويس ويصل حتى

نفق وادى حجول على طريق القاهرة / العين السخنة وبداية طريق جبل الجلاله المار بمدينة الجلاله .

وتقع مدينة الجلالة أعلى هضبة الجلالة بالصحراء الشرقية على خليج السويس بين العين السخنة والزعفرانة على ارتفاع 700م من سطح البحر وهذا الارتفاع الشاهق للمدينة يعطى لها ميزة مناخية تتمثل فى انخفاض درجة الحرارة عن مستوى سطح البحر بعشر درجات ، وتقع المدينة على مساحة 17 ألف فدان .

تضم مدينة الجلالة جامعة الملك عبد الله وجامعة الجلالة للعلوم والتكنولوجيا ومدينة طبية عالمية ومناطق سكنية وسياحية خدمية وأول قرية أوليمبية لإقامة الفعاليات الرياضية للدولة بالإضافة إلى منتجع الجلالة السياحى الذى يقع على شاطىء خليج السويس على مساحة ألف فدان ويشمل منشأت سياحية وترفيهية ومارينا لليخوت ، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الجديدة التى تضم مصنعاً عملاقاً للأسمدة الفوسفاتية ومشتقاتها .

4- مشروعات التنمية الاقتصادية فى إقليم جنوب الصعيد :

" مشروع المثلث الذهبى للثروة المعدنية " : يهدف هذا المشروع إلى إنشاء منطقة إقتصادية جديدة بصعيد مصر عن طريق إنشاء مركز عالمى متكامل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بإقليم جنوب الصعيد ومن المخطط أن يتم تنفيذ هذا المشروع على 6 مراحل تستغرق كل مرحلة منها 5 سنوات ، وتقع منطقة المثلث الذهبى داخل المنطقة الجنوبية الشرقية لمصر فى محافظة البحر الأحمر وتمتد على الطريق الساحلى فى منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالاً والقصير جنوباً وقنا غرباً على مساحة تزيد على 2.2 مليون فدان .

وتخضع هذه المنطقة لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة على غرار منطقة تنمية قناة السويس وهو ما يميزها عن غيرها من المناطق الصناعية أو الاستثمارية بمزايا ضريبية وجمركية بهدف جذب المستثمرين ، ويضم المشروع مناطق صناعية تعدينية وسياحية وزراعية وتجارية.

والمنطقة تحتوي على كثير من مقومات السياحة كالشواطئ والمواقع الأثرية ، كم أنها منطقة غنية بالثروات التعدينية والمحجرية مثل الذهب والبازلت والرمال البيضاء والحجر الجيرى والصخور الفوسفاتية.

كما أن أحد أهداف الحكومة من المشروع هو توجيه جزء من السكان للعيش فى المنطقة الجديدة بدلاً من وادى النيل ومن المتوقع أن تستوعب حوالى 2 مليون نسمة، وسيوفر حوالى 350 ألف فرصة عمل ، كما سيحقق المشروع عوائد سنوية للدولة تتراوح بين 6و8 مليارات دولار سنوياً.

ومن خلال العرض السابق للمشروعات الاقتصادية القومية الكبرى فى أقاليم مصر التخطيطية نجد أن :

- هناك أربع أقاليم تخطيطية استحوذت على المشروعات الاقتصادية الكبرى هى إقليم القاهرة وإقليم الإسكندرية وإقليم قناة السويس وإقليم جنوب الصعيد ، بينما خلت أقاليم الدلتا وشمال الصعيد ووسط الصعيد من أى مشروعات اقتصادية كبرى .
- تعانى أقاليم مصر من عدم التوازن الجغرافى فى توزيع المشاريع القومية الاقتصادية الكبرى ، أى أن هناك تناقض واختلالات هيكلية مكانية ، مما ينتج عنه تفاوت فى المستوى الاقتصادى بين الأقاليم .

- سنلاحظ خلال الأعوام القادمة تباطؤ التنمية الاقتصادية فى إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد وإقليم وسط الصعيد بسبب غياب المشروعات القومية الكبرى للأقاليم الثلاثة بالرغم من امتلاكهم العديد من المقومات التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة .
- ولأن التكامل الاقليمى يشكل أساس التنمية الاقتصادية المستدامة فلابد من مراعاة تعديل خطط التنمية الاقتصادية خلال الأعوام القادمة بحيث تشمل مشروعات قومية تحسن من المستوى الاقتصادى للأقاليم الثلاثة الدلتا وشمال الصعيد ووسط الصعيد .

الخاتمة:

النتائج :

توصل البحث إلى العديد من النتائج نوجز أهمها فيما يلى

- حققت مصر خلال الفترة (2009 / 2019م) تقدماً ملحوظاً باتجاه تحقيق مستويات أعلى من حيث التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، ويتضح ذلك من خلال التطور الإيجابى المنتظم للعديد من الأبعاد ، ويأتى هذا التقدم تتويجاً لجهود مصر لتحقيق التنمية بكافة مستوياتها .
- توزع البلدان طبقاً لتقارير التنمية البشرية حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية فى أربع مجموعات جاءت مصر فى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال السنوات من (2009 / 2018م) وانتقلت عام 2019م إلى تنمية بشرية مرتفعة ، أما إذا نظرنا إلى البعد الاقتصادى فقط نجد أنها جاءت فى مجموعة الدول المتوسطة اقتصادياً خلال الفترة من (2009 / 2013م) ثم ارتفعت إلى مصاف الدول ذات التنمية الاقتصادية المرتفعة خلال الفترة من (2014 / 2019م) ، أى أن التقدم فى البعد الاقتصادى أسرع من التقدم فى الصحة والتعليم فى مصر .

- تحسن أربعة عشر مؤشراً اقتصادياً فى اتجاه تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية من أصل عشرون مؤشراً ويرجع ذلك إلى ما تم تطبيقه من سياسات اقتصادية تنموية وما أتخذ من إجراءات فى سبيل تحقيقها .
- تراجع ستة مؤشرات اقتصادية عن قيمها فى سنة أساس الاستراتيجية هى معدل التضخم ومعدل النمو الحقيقى ونسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل ومؤشر التنافسية العالمى و معدل النمو الصناعى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مما يصعب معه تحقيق المستهدف لها فى عامى 2020 و2030 ويتطلب هذا الوضع أحد أمرين : إما مراجعة قيم المؤشرات المستهدفة فى الاستراتيجية وتعديلها إما الإبقاء عليها مع البحث فى السياسات والآليات التى تمكن من تحقيقها فى التوقيت المستهدف فى الاستراتيجية .
- من تتبع مؤشر التنافسية العالمى نجد تراجع ترتيب مصر من المركز 116 عام 2016م إلى المركز 140 عام 2019م ، أى أن مصر فقدت 24 مركزاً خلال ثلاث سنوات وهذا يعنى أن آلية وضع الأهداف الاستراتيجية التنموية لم تكن على مستوى عال من الدقة ولم تأخذ تطورات الوضع العالمى فى الاعتبار فهناك تطورات وتغيرات حدثت فى الاقتصاد العالمى أثرت بشكل مباشر على ترتيب مصر .
- كشف واقع التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل التنمية الاقتصادية ، أى وجود اختلالات اقتصادية مكانية بارزة بين أرجاء الوطن وضمن أقاليمه التخطيطية السبعة .
- تباطؤ التنمية الاقتصادية فى إقليم الدلتا وأقاليم شمال ووسط وجنوب الصعيد على مدار السنوات منذ 2013 وحتى الأن ، ولا يرجع ذلك إلى ضأله حجم الموارد فى هذه الأقاليم فحسب بل يرجع إلى غياب التوازن فى خطط التنمية الاقتصادية .
- نلاحظ ثبات نسبى فى مستوى التنمية الاقتصادية فى أقاليم مصر التخطيطية خلال السنوات (2013-2018) فيما عدا إقليم الإسكندرية الذى شهد تراجع فى مستوى التنمية الاقتصادية

عام 2018م وإقليم القناة والذى إنتقل من فئة أقاليم التنمية الاقتصادية المنخفضة إلى أقاليم التنمية الاقتصادية المتوسطة .

- هناك أربع أقاليم تخطيطية استحوذت على المشروعات الاقتصادية الكبرى هى إقليم القاهرة وإقليم الإسكندرية وإقليم قناة السويس وإقليم جنوب الصعيد ، بينما خلت أقاليم الدلتا وشمال الصعيد ووسط الصعيد من أى مشروعات اقتصادية كبرى .
- تعانى أقاليم مصر من عدم التوازن الجغرافى فى توزيع المشاريع القومية الاقتصادية الكبرى ، أى أن هناك تناقض واختلالات هيكلية مكانية ، مما ينتج عنه تفاوت فى المستوى الاقتصادى بين الأقاليم .
- تؤكد البيانات ضرورة توسيع حجم الاستثمارات فى الأقاليم التخطيطية الأقل تنمواً كما هو عليه الحال فى مجموعه أقاليم التنمية الاقتصادية المنخفضة وهى أقاليم الصعيد الثلاثة وٌقليم الدلتا ، مما يقضى بضرورة التخطيط الاقليمى الشامل لكافة أقاليم الوطن لتجاوز هذه الاختلالات المكانية .
- خلصت الدراسة إلى أن التحول نحو الاستدامة الاقتصادية المنشودة لا يبدو ممكناً بدون حدوث تغير رئيس وجذرى يمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة من أجل الصالح العام للجيل الحالى والأجيال القادمة على السواء .
- من تحليل أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية تبين وجود فجوة بين أقاليم مصر التخطيطية على الرغم مما تملكه مصر من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية وموارد طبيعية ، إلا أن الملاحظ فى مصر هو غياب التخطيط الاستراتيجى الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل مصر إلى مصاف البلدان المتقدمة اقتصادياً .
- سيشهد إقليم الإسكندرية مستوى متقدم للتنمية الإقتصادية المستدامة من خلال تنفيذ مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى المدخل نحو آليات تنفيذية جديدة للتصدى لقضيتى ندرة المياه والطاقة من خلال العديد من التوجهات والأفكار والأدوات التنفيذية ، وذلك من خلال استخدام موارد طاقة جديدة ومتجددة من الطاقة الشمسية التى سيتم توليدها بهذا النطاق الذى يعد ثانى

أكبر مناطق سطوع شمسى على مستوى الجمهورية ، وكذا من خلال الطاقة النووية خاصة بعد البدء فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء محطة الطاقة النووية فى الضبعة ، كما سيتم توجيه مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلى تحلية مياه البحر لاستخدامات التنمية المختلفة ، وبالتالى تحقيق الإكتفاء الذاتى من هذا المورد لتنفيذ هذا المشروع ويمثل وجود هذين المقومين أساس لتفعيل باقى مقومات التنمية الاقتصادية بالمنطقة .

- أدت المشروعات القومية الكبرى إلى تحفيز قطاع التشييد والبناء حيث حقق معدل نمو يقترب من 10% فى عام 2018/2017م وهو قطاع كثيف العمالة ، مما أدى إلى تزايد فرص العمل والتخفيف من البطالة كأحد أهداف التنمية الإقتصادية المستدامة ، كما أن الدخول التى تحققت فى هذا القطاع وغيره من القطاعات قد حركت الطلب الاستهلاكى والوسيط فى السوق مما أدى إلى انتعاش النشاط الاقتصادى فى القطاعات الأخرى بعد أن مرت بفتره ركود فى أعقاب عام 2011م .
- تصل التكلفة الإجمالية للمشروعات القومية الاقتصادية الكبرى نحو تريليون و 40 مليار جنيه ولكن تتطلب هذه التكلفة الباهظة لمثل هذه المشروعات إعداد دراسات جدوى دقيقة لها وأن يتم بناء على هذه الدراسات وضع ترتيب لأولويات تنفيذ هذه المشروعات فهناك مشروعات تنموية ربما تكون ذات أولوية أعلى لعملية التنمية فى المرحلة الحالية .

التوصيات :

تبقى كل الدراسات حبراً على ورق ما لم تتوفر الرغبة والاستعداد لخوض تجربة التحسين والتغيير للنهوض من واقع التأخر الاقتصادى ، لذلك كل ما يمت إلى التنمية بصلة يتطرق إلى مواضيع تتطلب الخروج عن الجمود والارتقاء عبر العمل والجهد الدؤوب إلى مراتب متقدمة فى مواكبة ركاب التطور العالمى ، لذا لابد من ترجمة التحليلات إلى خطوات ملحة فاعلة فى عدد من المجالات منها :

1- العمل على تعزيز الإستقرار الإقتصادى الكلى ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادى والهيكلى بتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة بغية تنويع الاقتصاد والابتعاد عن اقتصاد

السلعه الواحدة ، والعمل على تنويع مصادر الدخل بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه، ولابد من تحقيق درجه عالية من الإنفتاح الاقتصادى فى إطار من التعاون الإقليمى الذى يرفع من قدرة الدول على تحقيق أمنها الغذائى والاقتصادى .

2- إيجاد استثمارات فى البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى هذا المجال لما له من أهمية فى جذب الاستثمارات وخفض معدلات المديونية والفقر والبطالة المرتفعه وتحقيق المساواه الإجتماعية .

4- الخروج عن أنماط ونماذج التنمية التقليدية التى تقوم على استفاذ الثروات والإعتماد على إقتصاد ذى بعد إنسانى موجه نحو خدمة الأفراد وتحقيق أمنهم عبر بناء مؤسسات تحقق متطلبات الأمن الإنسانى ورفاه المواطن المصرى ، من خلال اتباع سياسات تنموية اقتصادية رشيدة .

5- تحديد استراتيجيات ورسم سياسات وخطط وبرامج على المدى القصير تتماشى مع معطيات الاقتصاد العالمى المعاصر اقتصاد العولمة والتجارة الحرة .

ملحق (1) المؤشرات الاقتصادية فى المحافظات المصرية طبقا لبيانات التعداد الاقتصادى عام 2013م

المحافظات	الناتج المحلى الإجمالى بالألف جنيه	نصيب الفرد من الناتج المحلى بالألف جنيه	إجمالى المشتغلين	مشاركة المرأة فى قوة العمل	الأجور	القيمة المضافة بالألف جنيه	قيمة رأس المال المستثمر بالألف جنيه
القاهرة	٧٢٣١١٩٠٥٣	٨٠.٣	٢٧٨١٢٣٦	٤٠٦٣٧٨	٨٨٨٦٠٤٩٢	٤٦٧٥٠٤٣٢١	٦٣٩٣١٤
الجيزة	١٥٢٢٧٤٢١٧	٢٠.٩	٩٢٠٢٤٣	١٣٧٠٢٩	٢٢٦٧٢٧٩٠	٩٣٤٢٦٦٦٨	٤٠٢١٨٨
القليوبية	٥٥٩٧٢١٥١	١١.٤	٤٥٥٠٦٥	٧٨٤٤٢	٥٤٥٤٤٢٠	٢٧٥٣٨٨٣٩	٢٥٣٩٢٠
اقليم القاهرة	٩٣١٣٦٥٤٢١	١١٢.٦	٤١٥٦٥٤٤	٦٢١٨٤٩	١١٦٩٨٧٧٠٢	٥٨٨٤٦٩٨٢٨	١٢٩٥٤٢٢
الإسكندرية	١٦٩٨٤٥٧٣١	٣٦.٥	٧٧٤٧٢٠	١٣٠١١٥	١٥٦٥٧٢٦٩	١٤٠٨٧٩١٥٩	٣٥٣١٦٠
البحيرة	١٨١٠٨٤٥١	٣.٢	٣٣٠٠١١	٤٥٦١١	٢٦٧٨٤٦٧	١١٤٦٦٨٧١	٢٧٤٩٩٨
مطروح	٨٦٥٣١٩٤١	٢٠٧.٤	٣٦٥٤٣	٢١٦٥	٧٦٦٩٤٣	٨٣٨١١٧٢٤	٢٣٠١٠
إقليم الإسكندرية	٢٧٤٤٨٦١٢٣	٢٤٧.١	١١٤١٢٧٤	١٧٧٨٩١	١٩١٠٢٦٧٩	٢٣٦١٥٧٧٥٤	٦٥١١٦٨
الدقهلية	٢٨٢٥٩٤٣٥	٥	٤١٩٨٢٨	٦٣٠٠٦	٣٢١٥٨٠٥	١٨٥٣٣٧٢٠	٣٦٦٧٢٤
دمياط	٢٤٤٨٥٥٦٠	١٩.١	٢٢٥٩٢٠	١٦٥٥٢	١٦٥٩٧٦٥	٢٠٤٥٠٤١٦	١٧٣٩١٦
الغربية	٣٢٥٧٣٠٤٣	٧.١	٤٨٣٨٤٩	٨١٣٦٥	٤٤٤٥٤٧٤	٢٠١١٤٨٢٥	٣٤٩٢٤٨
كفر الشيخ	١٦٣٥١٩٣٦	٥.٣	١٧٥٩٦٥	٢٧٣٤١	٩٦٥٣١٥	١٠٧٦٦٥١٥	١٣٩٣٦٤
المنوفية	٢٩٣٥٩٩٤٥	٧.٧	٢٦٩٦١١	٥٧٤٧٤	٢٣٥٥١٨٨	٩٣٨٤٣١٣	١٨٨٧٦٨
إقليم الدلتا	١٣١٠٢٩٩١٩	٤٤.٢	١٥٧٥١٧٣	٢٤٥٧٣٨	١٢٦٤١٥٤٧	٧٩٢٤٩٧٨٩	١٢١٨٠٢٠
الإسماعيلية	١٤٥٦٤٥٩٦	١٣	١٧١٩٨٢	٢١٠٦٧	٢٨٦٥٠٣٧	٧٥٥٠٠٢٥	٨١٩٠٨
بورسعيد	٣٠١٦٣٦١٥	٤٦.٦	١١١٠٥٣	٢٠١٧٦	١٨٥١٣٦٩	٢٠٩٣٥٦٠٩	٤٤٣٦٨
السويس	٢٦١٨٨٥١٣	٤٣.٧	٦٢٣٥٢	٩١٣٠	٢٢٧١٠٢٧	١٢٥٢٩١١٥	٣٢٥٨٢
الشرقية	٧٣٦١٧٢٢٦	١١.٨	٥٠٧٩١٩	٦٩٥٤١	٥٢٩٠١٢٨	٢٥٩٧١٥٥٨	٣١٢٤٧٠
شمال سيناء	١٧٣٩٩٤١٠	٤١.٩	٣٠٥٨٤	٣٤٦٩	٦٠٣٤٧٨	١٦٢٢٨٤٢٩	١٩٤٤٤
جنوب سيناء	٣٨٨٩٣٦٠٦	٢٣٨.٥	٦٨٢٥٣	١٨٢٦	٣٦٠٩١٨٥	٣٤٧٢١٢٠٤	١٥٧٢٦
إقليم القناة	٢٠٠٨٢٦٩٦٦	٣٩٥.٥	٩٥٢١٤٣	١٢٥٢٠٩	١٦٤٩٠٢٢٤	١١٧٩٣٥٩٤٠	٥٠٦٤٩٨
بنى سويف	٦٥٤٧٢٦٥	٢.٤	١٥٠٦٢٦	٣٠٣٥٢	٧٢٧٣٧٠	٤١٦٣٩٥٦	١١٤٧٧٨
الفيوم	١٩٢١٢١٠١	٦.٣	١٧٧٤٥٥	٢٦٨٢٧	٨١٣٨٩٥	١٦٩٥٥٤٦٨	١٣٧١٣٢
المنيا	١٣٤٩١٥٢٤	٢.٧	٢٨٢٢٩٢	٤٦٣٧٨	١٧٦٢٩٢٨	١٠٢١٨١٩٣	٢١٣٥٦٦
إقليم شمال الصعيد	٣٩٢٥٠٨٩٠	١١.٤	٦١٠٣٧٣	١٠٣٥٥٧	٣٣٠٤١٩٣	٣١٣٣٧٦١٧	٤٦٥٤٧٦
أسيوط	١٩١٦٠٨٩٦	٤.٧	١٧٨٠٧٤	٢٢٠٥٠	١٢٦٩٩٠٨	١٠٢٠٠٩٩٣	١٣١٤٢٨
الوادى الجديد	١٠٧٨٩٧٩	٥	١٨١٥١	٣١٤٨	٥٩٨٧٦	٩٠٨٠١٦	١١٨٨٦
إقليم وسط الصعيد	٢٠٢٣٩٨٧٥	٩.٧	١٩٦٢٢٥	٢٥١٩٨	١٣٢٩٧٨٤	١١١٠٩٠٠٩	١٤٣٣١٤
أسوان	٩٦١٢٨٧٣	٧	١١٩٧٠٠	١٤٤٦٨	١٨٥٠١٤٣	٥٨٢٤٤٥٢	٦٧٦٠٤
الأقصر	١٩٩٥١١٩	١.٨	٧٢٩٣٥	١١٢٤٤	٤٢١٨٨٤	١٠٥٢٣٦٨	٥٤٧٩٠
البحر الاحمر	٥٩١٢٨٥٥٩	١٧٧.٧	٥٨٤٢٠	٥٠٧٠	٢٠٨١٠٧٠	٥٣٢٩١٠٧٠	١٥٢٤٢
سوهاج	٥٨٥٨٣٨٨	١.٣	١٧٣٢٣٣	١٥٠٩٩	٨٣٩٢٠٥	٤١١٦٦١٣	١٥١٨٠٠
قنا	١٤٥٧٢٢٧٩	٥	٢٨٨١٧٦	٢٨١٢٠	١٨٠٤١٠٧	٦٣١١٨٨٣	٢٥١٣٧٢
إقليم جنوب الصعيد	٩١١٦٧٢١٨	١٩٢.٨	٧١٢٤٦٤	٧٤٠٠١	٦٩٩٦٤٠٩	٧٠٥٩٦٣٨٦	٥٤٠٨٠٨
إجمالى الجمهورية	١٦٨٨٣٦٦٤١٢	١٩.٩	٩٣٤٤١٩٧	٢٧٤٦٨٨٦	١٧٦٨٥٢٥٣٩	١١٣٤٨٥٦٣٢٣	٤٨٢٠٧٠٦

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادى 2013/2012 م

ملحق (2) المؤشرات الاقتصادية فى المحافظات المصرية طبقا لبيانات التعداد الاقتصادى عام 2018م

المحافظات	الناتج المحلى الإجمالى بالألف جنيه	نصيب الفرد من الناتج المحلى بالألف جنيه	إجمالى المشتغلين	مشاركة المرأة فى قوة العمل	الأجور	القيمة المضافة بالألف جنيه	قيمة رأس المال المستثمر بالألف جنيه
القاهرة	٨٨٥٠٣٦٣٠٨	٩٠	٢٦٣٠١٨٣	٤١٠٦٤٣	١٠٢٧٧١٨٣٥	٥١٢٥٤٢٧٨٢	١٦٦٨٤٦٢٥٦٨
الجيزة	٥٠٥٩٥١٢٨٦	٥٦.٣	١٦٢٠٩٠٧	٢٦٦١٢١	٥٤١٧١٠٥٥	٢٥١٦٥٢٨٧٥	٥٢٢٢٦٣٠٤٣
القليوبية	٢٧٧٠٤٠٥٧٨	٤٧.٥	٨٦٨٤٨٥	١٤٧٤٦٧	١٩٧٢٠٢٢٦	١٣٧٨٣١٥٦٦	١٣٤٢٩٥٠٦٧
اقليم القاهرة	١٦٦٨٠٢٨١٧٢	١٩٣.٨	٥١١٩٥٧٥	٨٢٤٢٣١	١٧٦٦٦٣١١٦	٩٠٢٠٢٧٢٢٣	٢٣٢٥٠٢٠٦٧٨
الإسكندرية	٤١٩٥٤٠١٩٩	٧٨.٧	١٢١٤٤٣٧	٢٠١٦٧٠	٤٠٠٣٧٢٨٣	٢٢٦٧٦٦٦٩٧	٣١٦٨٩٣٤٧٩
البحيرة	١٠٩٥٣٦١١٤	١٧	٥٨٧٤٧٤	٨٤٧١٩	٩١١٩٥٣٥	٦٢٣٦٥٣٢١	٩١٣٨٩٤٧١
مطروح	١٢٧٤٣٣١٣٦	٢٧٠.٤	٧٥٠١٦	٣٥٠٠	٤٠٣٨٥٥٥	١٠٢٣٤٩٦٥١	١٧٦١٠٠١١
إقليم الإسكندرية	٦٥٦٥٠٩٤٤٩	٣٦٦.١	١٨٧٦٩٢٧	٢٨٩٨٨٩	٥٣١٩٥٣٧٣	٣٩١٤٨١٦٦٩	٤٢٥٨٩٢٩٦١
الدقهلية	١٥١٢٣٢٤٠٧	٢٢.٥	٨٨٩١٧٧	١٤٣٩٦٢	١٣٢٤٤٢٢٤	٩٧٤٢٠٣٠٦	١٥٧٨٥٧٤٣٩
دمياط	٦٠٧٦٦٠٤٨	٣٩.٢	٣٣٢٨٨٢	٢٨٥٦١	٥٢٨٨٠٦٧	٣٧٣٩٩٩٤٠	١٥٣٥٩٠٠٨٨
الغربية	٨٦٦١٥١٧٥	١٦.٧	٦٣٢٧٠٥	١٣٦٨٥٤	١٠٦٥٥٢٣٣	٤٣٠٨٠١٣٦	٥٥٧٦٦٥٥٣
كفر الشيخ	٣٧٦٤٤٩٩٦	١٠.٧	٣٠٢٧٠٩	٥٠٥٩٧	٣٧٤٤٣٨٦	٢١٩٧٧٩١٨	٢٥٩٧٦٠٥٨
المنوفية	١١٠٠٣٢٨٨٢	٢٤.٦	٤٧٥٨٥٢	١٠٣١٩٢	٨٧٧٩٥٤١	٤٣٦٤٤١٢٩	٨٠٩٦٨٣٢٨
إقليم الدلتا	٤٤٦٢٩١٥٠٨	١١٣.٧	٢٦٣٣٣٢٥	٤٦٣١٦٦	٤١٧١١٤٥١	٢٤٣٥٢٢٤٢٩	٤٧٤١٥٨٤٦٦
الإسماعيلية	٥٧٧١٨٧٣٥	٤٢.٣	٢٠٨٦٢٣	٣٣٨٥١	٥٢٧٢٣٠٦	٣١٢٤٦٨٦٢	٨٢٩٢٣٩٧٠
بورسعيد	١٥٤٠٦٠١٥١	٢٠٠.٦	١٧٥١٤٣	٢٥١٢٩	٧٤٦٢٨٣٦	١٠٣٩٣١٦٩٩	٦٥٠٥٦١٨٢
السويس	١٣٩٣٩٥٢٤٦	١٨٤.٧	١٨٠٥٧١	٢١٤٦٠	٩٩١٤٩٩٥	٥٦٥٣٨١٨١	١١٩٦١٥٣٩٢
الشرقية	٢٣٨٥٠٨٦٥٦	٣٢	٨٦٧٠٣٠	١٢٤٥٦٥	١٦٧٠٥١١١	١٠٣٣٦٦٧٠٥	١٥٢٤٥١٢٩٦
شمال سيناء	٣٧٨٦٣٥٠٦	٨١.١	٢٣٣٦٥	٢٨٣٩	١٠٣٥٧١٨	٢٩٧٦١٩٢٥	١٠٩٤٣٥٧٢
جنوب سيناء	٦٦٢٣٩٦١٢	٦٢٠.٢	٦٢٠٤٧	٢٣٧٩	٤٥٨٧٦٦٥	٥١٧٨١٥٤٦	٢٢٦٣٠٠٩٩
إقليم القناة	٦٩٣٧٨٥٩٠٦	١١٦٠.٩	١٥١٦٧٧٩	٢١٠٢٢٣	٤٤٩٧٨٦٣١	٣٧٦٦٢٦٩١٨	٤٥٣٦٢٠٥١١
بنى سويف	٣٩٢٩٦٦١٧	١١.٨	٢٦٧٧٢٧	٥٩٣٥١	٣٩٢٢٧٥٠	١٧٩٢٨٩٤٥	٤٠٦٥٣٠٥٣
الفيوم	٧١٩٧٣٢٥٠	١٩	٣٩٥٤٣٧	٦٠٣٩٠	٤٥٩٧٤٨٩	٤٨٤٣١١٢٣	٣٣٧٥٨٩٨٨
المنيا	٣٥٨٩٨٧٨٥	٦.٢	٣٩٨٣٨٠	٦٦٥٩٥	٤٨٠٨٦٣٢	٢٢٣٥١١٧٩	٤٢٣٧٠٦٢٤
إقليم شمال الصعيد	١٤٧١٦٨٦٥٢	٣٧	١٠٦١٥٤٤	١٨٦٣٣٦	١٣٣٢٨٨٧١	٨٨٧١١٢٤٧	١١٦٧٨٢٦٦٥
أسيوط	٥٨٤١٩٢٠٩	١٢.٦	٢٦٨٩٨٢	٣٤٨٣٠	٤٨٤١٣٧٥	٢٦٩٥٥٣٣٨	٤٦١٤٣٢٤٩
الوادى الجديد	٤٢٦٣٠٦٦	١٧	٢٧٦٣٢	٥٤٣٢	٥١٢٣٢٥	٢٣٩٧٥١٣	٦٦٥٣٠٥٥
إقليم وسط الصعيد	٦٢٦٨٢٢٧٥	٢٩.٦	٢٩٦٦١٤	٤٠٢٦٢	٥٣٥٣٧٠٠	٢٩٣٥٢٨٥١	٥٢٧٩٦٣٠٤
أسوان	٣٠١٣٨٧٠٠	١٩.٥	١٤٩٥٥٦	١٧٨٢٩	٤١٣٢٨٧٢	١٨٥٩٤٤٢٤	٣٩٣٠٧١٠٤
الأقصر	١٢٦٥٧٢٠٩	٩.٧	١٣٦٨٠٨	١٩٣٤٩	٢٣٠٣٤١٨	٩٢٩٩٥٩٥	١٥٥٧٢٩١٢
البحر الاحمر	٩٤٢٠٨٩٩٣	٢٥٠.٤	١٤٠٥٢٦	١٢٣٨٢	٩٤٣٠٩٤٥	٦٠٢٠٠٠٠١	٧٧٠٩٤٦٨٥
سوهاج	٢٦٦٧٠٦٥٠	٥.١	٣١٠٨٩٩	٤١١٨٨	٤٠٤٥٢٢٦	١٩١٨٦٧١٩	٣١٢١٦٨٤٢
قنا	٣٩١٧٠٧٤٦	١١.٧	٢٢٢٨١٤	٢٧١٤١	٣٥٥٨٥٤٦	١٩٣١٧٣٥٣	٣٣٠٣٢٤٥٨
إقليم جنوب الصعيد	٢٠٢٨٤٦٢٩٨	٢٩٦.٤	٩٦٠٦٠٣	١١٧٨٨٩	٢٣٤٧١٠٠٧	١٢٦٥٩٨٠٩٢	١٩٦٢٢٤٠٠١
إجمالى الجمهورية	٣٨٧٧٣١٢٢٦٠	٣٩.٢	١٣٤٦٥٣٦٥	٢١٣١٩٩٤	٣٥٨٧٠٢١٤٩	٢١٥٨٣٢٠٤٢٩	٤٠٤٤٤٩٥٥٨٨

المصدر : إعداد الباحثة اعتماداً على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادى 2018/2017 م

المراجع

المراجع العربية

1- أحمد محمد عبد العال : جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب بالكويت ، 2009م

2- إسلام محمد شاهين : التنمية المستدامة ومؤشراتها فى مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 2013م

3- إسماعيل يوسف إسماعيل : التنمية العمرانية الرأسية كمرحلة إنتقالية فى استراتيجية التخطيط الإقليمى دراسة كارتوجرافية تطبيقية على محافظة المنوفية ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 1996م

4- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد الاقتصادى 2013/2012م و 2018/2017 م

5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التقرير الإحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 فى مصر ، 2019م

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقارير التنمية البشرية ، سنوات مختلفة

7- حجازى عبد الحميد الجزار : استراتيجية التنمية المستدامة بين الواقع والطموح فى الوطن العربى دراسة حالة على مصر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، المجلد 24 ، العدد 79 ، 2017 م

8- زينب توفيق السيد : التنمية الاقتصادية فى ضوء المفاهيم والنظريات الحديثة مصر نموذجاً ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، المجلد 109 ، العدد 529 ، 2018م

9- عامر خضير الكبيسى وأخرون : دراسات حول مداخل التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض ، 2019م

10-علاء سيد محمود : دليل التنمية البشرية والأهداف الإنمائية الألفية منظور جغرافى ، الطبعة الرابعة ، 2017م

11-فارس شكري حميد السليفاني : التخطيط والتنمية المستدامة في الدول النامية (محافظة أربيل حالةً للدراسة) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب بالكويت ، 2009م

12-فلاح جمال معروف العزاوى : التنمية المستدامة والتخطيط المكانى ، دار دجلة ، الأردن ، 2016م

13- محمد أحمد النجار :تأثير التحديات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة ، استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر 2030 حالة تطبيقية ، جامعة بني سويف ، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ، مجلد 1 ، 2018م

14-محمد أزهر سعيد السمّاك : التنمية البشرية في الوطن العربي بمنظور التنمية المستدامة(قياس كمي) ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، برنامج الملتقى الخامس للجغرافيين العرب بالكويت ، 2009م

15-محمد محمود إبراهيم الديب : جغرافية الزراعة تحليل فى التنظيم المكانى ، الطبعة التاسعة ، الأنجلو المصرية ، 2003م

16-مدحت أبو النصر : التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها ، المجموعه العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017

17-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى : استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030" ، 2019م

المراجع الأجنبية

1-Alvaro Montenegro:" An economics development index ";
department of economics; universidad Javeriana ; Bogota ; Colombia;
2011

2-Tatyana P. Soubbotina, Katherine A. Sheram: " Beyond economic growth meeting the challenges of global development, the world bank, Washington, 2000

3-United Nations Development Programme: National human development report 2018; planning the opportunities for a youthful population; New York; USA; 2018

4-Ozaslan Metin: " Regional disparities and territorial indicators in Turkey; socio economic development index; 46 th congress of the Europe and the Mediterranean; Greece, 2006

Abstract:

Economic development is considered one of the most important pillars of the sustainable development strategy "Egypt Vision 2030" as it is the main engine for achieving all the strategy's goals, as sustainable economic growth leads to providing job opportunities, generating and increasing income, which enhances the state's ability to develop the country's infrastructure necessary to attract domestic and foreign investment and raise The level of services needed for the life of citizens to improve their standard of living and enable them to continue supporting the development process and providing a prosperous and sustainable life for all citizens.

This research aims to understand the reality of sustainable economic development in Egypt, with all the incentives and obstacles that this reality entails. Therefore, the research sheds light on analyzing the evolution of the economic developmental performance in Egypt, and studying the economic

development axis as one of the axes of sustainable development according to the performance indicators set by the sustainable development strategy. 2030 AD with its ten axes, while reviewing the reasons for the spatial variation of the indicators of economic development in the planning regions of Egypt, and identifying the obstacles that stand in the way of sustainable economic development, leading to a set of recommendations that would enhance the opportunities for Egypt to rise to the ladder of sustainable economic development, taking into account the regional balance between Territories of Egypt schematic

Key Words: Geographical Distribution, Directional distribution, standard distance, Moran's I. Spatial Autocorrelation

Spatial Difference For Indicators Of Sustainable Economic Development In The Planning Regions Of Egypt

Inas Sabry Bendary

Geography teacher, Faculty of Arts, Zagazig University

Annual of the Faculty of Arts

A Refereed Academic Annual

Published by

the Faculty of Arts –Beni Suef University

Special Issue (8) November. 2020